جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

التنمية الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات السياسية

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في علوم سياسية *تخصص سياسات عامة

اعداد الطالبة:

عمي بهية

اشراف الأستاذ:

عبد النور زوامبية

لجنة المناقشة

أ/د.....رئيسا

أ/د.....مشرفا ومقررا

أ/د.....ممتحنا

***الشعبة:** علوم سياسية

السنة الجامعية 2022/2021

الإهداء

أهدي هذا العمل الى من قال فيهما الله عزوجل " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ..." الإسراء (42)

إلى من سهرت عليا الليالي وانفقت عليا النفيس والغالي أمي الحبيبة وإلى أبي العزيز أطال الله في عمرهما

إلى سندي في هذه الدنيا أخي حسان واخواتي صونيا وكاميليا

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

إلى كل من ربطتني بهم صلة الصداقة والمحبة والمودة الى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم
أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى
الدكتور " عبد النور زوامبية" الذي أشرف على توجيه مسار هذه المذكرة
وعلى ما قدمه من جهد ووقت وتوجيهات قيمة ومساعدة مخلصة كان
له الفضل في صقل هذا العمل فله مني كل التقدير والاحترام
وان يجازيه الله عني وعن كل طلبة العلم
أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة فلهم مني
جزيل الشكر والعرفان

المقدمة العامة

تمهيد:

يكاد يكون الوضع الاقتصادي لمعظم الدول النامية عالمياً ، ومن أهم سماته النمو السكاني السريع والنمو الاقتصادي غير المتكافئ ، على عكس الدول المتقدمة اقتصادياً الأخرى التي تحول التفكير الاقتصادي نحو استخدام المفاهيم. التنمية الاقتصادية للتمييز بين وضع البلدان النامية واحتياجاتها في عملية النمو. علم الاقتصاد ، منذ الحرب العالمية الثانية ، أصبح الاقتصاديون والباحثون مهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية من خلال معالجة الاختلافات في مناهج وسيناريوهات التنمية الاقتصادية. التنمية من دولة إلى أخرى بسبب الاختلافات في البيانات المادية والبشرية التي تتكون منها ، ولكن كل هذه المناهج والبرامج تتضمن وتهدف إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ، و ثم ينتقل المفهوم إلى التنمية المستدامة الممكنة ، ثم تتحول التنمية البشرية إلى التنمية الكاملة.

منذ استقلالها ، تسعى الجزائر جاهدة لتحقيق أهداف على مستويات متعددة ، وخاصة الأهداف الاقتصادية ، مع سلسلة من الإصلاحات وخطط التنمية الشاملة التي تغطي جميع المجالات. الدولة ملزمة بإجراء إصلاح مستمر ومتزامن ، لكنها لم تحقق الأهداف الموضوعة ومحكوم عليها بالفشل بسبب الانخفاضات المتكررة في أسعار النفط. يمكن القول إن هذا المفهوم وأبعاده تسمح بالكفاءة والفاعلية لتعزيز الإصلاح الاقتصادي والهروب من إطار الإصلاح الصفري.

من أجل تحديد مدى تحقيق الاستراتيجيات المذكورة أعلاه للأهداف المذكورة ، أجرت السلطات العليا الجزائرية تقييمًا أوليًا لنتائجها ووجدت أن إحدى النتائج البارزة للسياسات الاقتصادية المتبعة في السبعينيات كانت أن معظم البلدان كانت المؤسسات (العامة) في حالة عجز ، ولم يتم استخدام الربحية المالية كأساس للربحية الاقتصادية ، لذلك يجب السعي إلى الكفاءة ، وإعادة الهيكلة المالية والعضوية لهذه المؤسسات ، حيث أن هذه المؤسسات هي الركائز الأساسية للتنمية الوطنية سياسات.

في الواقع ، نفذت الجزائر سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسساتها الاقتصادية العامة في إطار خطتها الخمسية الأولى للفترة 1980-1984. ومع ذلك ، فقد أسفرت السياسة عن بعض النتائج ، كان معظمها سلبيًا وغير متوقع في نهاية عام 2019. في عام 1984 ، دفع هذا الحكومة الجزائرية إلى اتباع هذه العملية وإتمام إصلاحات أخرى ، خاصة بعد فترة وجيزة من هذه العملية (أي منذ عام 1986) ، وجد الاقتصاد الجزائري نفسه

في حالة من الفوضى ، مثل النمو الاقتصادي ، وانخفاض معدلات الاستثمار ، وتراجع الواردات ، تقلص الوظائف وارتفاع التضخم ... ومؤشرات سلبية أخرى.

مما سبق ذكره ارتأينا طرح الاشكالية التالية كنقطة رئيسية يعالجها موضوعنا، والتي تكمن في:

كيف تساهم الإصلاحات السياسية في تعزيز التنمية الاقتصادية؟

دوافع اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه الموضوعات.
- ✓ إثراء المكتبة بالمراجع المتعلقة بمجالات الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ابراز دور الإصلاحات السياسية في تعزيز التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال تناول مختلف تفاصيل الإصلاحات التي مست قطاع التنمية الاقتصادية.

أهمية موضوع الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من مكانة وأهمية سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية بصفة عامة كونها تعالج جانبا مهما من جوانب التنمية الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على دور سياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة من قبل الجزائر في تحقيق التنمية، وكذا التعرف على سياسة الإصلاح الاقتصادي المعتمد في الجزائر خلال فترات مختلفة.

منهجية الدراسة:

في دراستنا ، استخدمنا نهج التحليل الوصفي الذي لا يعتمد فقط على وصف الظاهرة قيد الدراسة ، ولكن تفسيرها على أساس الكشف عن العلاقات التي تصف الظاهرة قيد الدراسة. بالإضافة إلى بعض المقالات المتعلقة بموضوع البحث ، تمت مناقشة كتب متنوعة باللغتين العربية والأجنبية.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الأسئلة المطروحة نقسم بحثنا الى فصلين. حيث يناقش الفصل الأول التنمية الاقتصادية في الجزائر. اما الفصل الثاني فيتناول تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1- دراسة:

راضية اسمهان خزاز 2001-2012.

✓ **عنوان الدراسة:**

دور الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

✓ **هدف الدراسة:**

التعرف على سياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة في الدول النامية ودورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

إبراز دور ومساهمة سياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال الفترة 2001-2012 في الجزائر في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

محاولة للخروج ببعض النتائج والاقتراحات من أجل تحقيق استدامة التنمية في الجزائر.

2- دراسة:

كريمة حبيب 2005-2006

✓ **عنوان الدراسة:**

سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

✓ **هدف الدراسة:**

محاولات فهم فيما تتمثل برامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة في الدول النامية وما هو دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية في تجسيدها وماهي آثارها الاقتصادية والاجتماعية على البلدان النامية.

3- دراسة:

محمـد صالـي 2015-2016

✓ **عنوان الدراسة:**

تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر.

✓ **هدف الدراسة:**

معرفة دور سياسة التشغيل والاصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومدى نجاعة الاجراءات وبرامج التنمية المختلفة التي عرفتها الجزائر في توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة.

دراسة العلاقة بين المتغيرات التي لها تأثير في البنية السكانية و المتغيرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية و كل من معدل البطالة و نسبة التشغيل في الجزائر.

4- دراسة:

ناصر مراد (مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية).

✓ **عنوان الدراسة:**

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

✓ **هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

5- دراسة:

شنافي ليندة 2009-2010.

✓ **عنوان الدراسة:**

تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في بناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

✓ **هدف الدراسة:**

تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولها نظري والثاني عملي، والهدف النظري يتم من خلاله التعرف على طبيعة الحقائق والعلاقات الاجتماعية، والنظم الاجتماعية، أما الهدف العملي ، فيمكن الاستفادة منه في وضع خطة للإصلاح على أساس سليم وفق ما يرتضيه التطور الطبيعي للمجتمع .

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم التي تم تداولها على نطاق واسع حول العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ، والمعروفة باسم عملية بناء نظام اقتصادي وسياسي متماسك في ما يسمى بعملية التنمية. في أفريقيا في الستينيات من القرن الماضي ، أهمية وتعدد الأبعاد ومتعددة المستويات وتشابك مفهوم التنمية مع التخطيط والإنتاج والتقدم والعديد من المفاهيم الأخرى.

بعد أن أزال مفهوم التنمية الاقتصادية مفهوم النمو الاقتصادي وسمح بتطوير النظرية والتطبيقات ، تغير مفهوم التنمية وتوليفها وأهدافها ، سواء من حيث الشروط أو الآفاق الزمنية ، سواء كانت انتقالية أو مستمرة. لقد أفسح مجال التنمية الطريق لمفهوم التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة. كما تحول هدف التنمية من مجرد السعي وراء الحصة الأكبر من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للناس وتحسين مستويات معيشة الناس. المعايير ، والحد من الفقر ، والحد من التوزيع غير العقلاني للدخل الشخصي ، ونشر الرفاهية وتوزيع ثمار هذا التطور في أجزاء مختلفة من البلاد.

المبحث الأول: مفهوم التنمية ومكوناتها.

تعد قضية التنمية من الموضوعات التي يتم مناقشتها وتضاربها أحياناً في عالم الممارسة ، حيث إنها قضية تهم العديد من الباحثين في مختلف المجالات مثل العلوم الاجتماعية والاقتصاد ، وأحد الركائز المهمة وإحدى الركائز المهمة . استراتيجيات وخطط تنموية شاملة لوضع الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحياة الأفراد والمجتمع ككل ، مع تطور وتطوير المجال الاقتصادي ، حتى الحياة الاجتماعية تتطلب من الحكومة العمل بجدية أكبر لجعل كل عضو يشعر بالراحة والسعادة والمساواة بينه وبين كل طبقات المجتمع ، لأن العدالة الاجتماعية ضرورية وحتمية في إطار تحقيق التنمية.

هناك العديد من التعريفات المختلفة للتنمية ، وهي ليست تعريفاً مختصراً ، لأن البعض يعتقد أن المضمون العام للتنمية هو زيادة الدخل من خلال التوسع والتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.[1]

لا يزال البعض الآخر يحاول تعريفه من حيث المراحل التي يمر بها المجتمع ، مثل مرحلة المجتمع التقليدي ، ومرحلة الإعداد ، ومرحلة البدء ، ومرحلة النضج ، ومرحلة الاستهلاك على نطاق واسع.[2]

قال البروفيسور "كيم" من جامعة كارولينا بالولايات المتحدة إنه بشكل عام ، قالت كلمة التنمية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية: "لم يصل أي مجتمع على وجه الأرض إلى مستوى التنمية ، والعالم كله ما زال متخلفًا". وراء. طالما أن التنمية هي نوع من المثالية ، وبالتالي فإن مصطلح "تطوير المجتمع" خاطئ ، لا يمكن مقارنة المجتمع إلا بالبنيوية من حيث المتغيرات الهيكلية أو الخصائص التي تحدد درجة مرونته ، وبناءً على هذه المرونة يمكن تسميته أو تقسيمه إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدمًا في تنميتها".[3]

المطلب الأول: أنواع التنمية[4]

للتنمية أنواع مختلفة نركز على أهمها في هذا المحور، وهي كالتالي:

---

[1] شوقي أحمد (1979)، دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، ص6.

[2] محمد العماري (1969)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار الحياة، دمشق، ص23.

[3] فارس رشيد البياتي (2008)، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص5.

[4] شنافي ليندة (2010)، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع- دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 68-75.

1) التنمية المحلية:

من منظور علم الاجتماع الذي يدرس المجتمع والمجتمعات المحلية ، تعد المجتمعات المحلية جزءًا كبيرًا من المجتمع الأكبر ، لذا فإن "التنمية المحلية" هي جزء من التنمية الوطنية وتتفاعل معها بدرجات متفاوتة.

تم تعريف مفهوم التنمية المحلية مرات عديدة ، حيث عرّفته الأمم المتحدة في عام 1956 بأنه "عملية تضافر جهود الناس مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف المعيشية المحلية". الدولة وتمكينها من المساهمة في تقدمها".

لذلك يمكن القول أن التنمية المحلية تحتوي على العناصر الضرورية التالية:

- ✓ عملية تحدث بشكل طبيعي في جميع المجتمعات ، ولكن بدرجات متفاوتة من النشاط والفعالية.
- ✓ أسلوب تقني يمكنه دعم وتفعيل هذه العملية.

فيما يتعلق بهذه العملية ، نشير إلى المجتمعات المحلية ، ممثلة بمجموعاتها وقادتها ، الذين ينوون تغيير الظروف التي يعيش فيها السكان المحليون من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

في المقابل ، يمكن تعريف التنمية المحلية للمجتمع المحلي على النحو التالي:

- ✓ عملية ديناميكية تحدث في الأحياء الريفية والحضرية والمجتمعات المحلية..
- ✓ سلسلة من التغييرات في هيكل ووظيفة المجتمع لتسهيل تحقيق أهدافه العامة.
- ✓ يقوم على استثمار جميع الموارد المدنية والحكومية وهو أفضل استثمار في المجتمع المحلي الأكبر.
- ✓ تلتزم بتنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة ومساءلة قادة الشعب.
- ✓ يؤكد على القضايا الاجتماعية كوحدة واحدة ، حيث أنها تتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل تفاعلي.
- ✓ تهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعي المنشود لأبناء المجتمع والبيئة التي يعيشون فيها.

2) التنمية الوطنية:

من العلاقة بين مفهوم التنمية الوطنية ومشاريع التنمية المحلية يتضح مفهوم التنمية الوطنية على النحو التالي:

- ✓ التنمية الوطنية هي تجميع ونتائج أهداف ونتائج مشاريع التنمية المحلية.
- ✓ التنمية الوطنية ككل ومشروع وطني قد تتعارض أهدافه الشاملة مع بعض الأهداف المحلية ، ولكنها ليست متعارضة بطبيعتها.
- ✓ التنمية الوطنية تعتمد على التخطيط المركزي الذي فيه كل السلبيات وبعض الإيجابيات.
- ✓ التنمية الوطنية هي مشروع صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية.

إن العلاقة بين عملية التنمية المحلية وعملية التنمية الوطنية تتجاوز البنية العضوية وتصبح علاقة متوازنة ، فالتنمية المحلية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية ، وتشكل عملية التنمية المحلية توازنا فعالا بين توجهات التنمية الوطنية. اقتصاد. السياسات التي تشكل الأدوات التكنولوجية لتنمية الدولة ، والاستجابات الاجتماعية الناتجة عن تصرفات الوحدات الاقتصادية (المستهلكون والمنتجون) وتأثيرات السياسات الاقتصادية.

3) التنمية الاجتماعية:

لا تقوم عملية التنمية على وهم الواقع الاجتماعي ، حيث أنها لا تنظر إلى الوحدات الاقتصادية (المستهلكين والمنتجين) من منظور اقتصادي أيديولوجي بحت ، بل يرتبط هذا المنظور بالواقع الاجتماعي المحلي الذي تقوم عليه التنمية المحلية. مجتمع متنقل عناصر الهيكل [1]، كما يسعى إلى خلق الإرادة لتطويره ونشره على جميع مستويات المجتمع ، الأمر الذي يتطلب تغييرًا جوهريًا في طريقة التفكير السائدة وأساليب العمل ، وكذلك تغييرات في اتجاهات القيمة السائدة المجتمع وكذلك العديد من التغييرات في المنظمات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في فعاليته.

يحقق البعد الاجتماعي للتنمية إلى حد كبير التوازن بين اتجاهات النمو (السياسات الاقتصادية) ويدمج الواقع الاجتماعي بكافة هياكله من أجل تفعيل أكبر للوحدات الاقتصادية. البيئة التي نعيش فيها تتغير باستمرار ، وهذا التغيير لم يحدث في الماضي إلا من خلال جيل بعد جيل من النمو (الاقتصادي) وحركة الناس والنقل والتكنولوجيا وحتى العلاقات الاجتماعية التي تجلبها ، فكيف يتم ذلك هذا دون التسبب في تدخل أعمق؟ القيم المرجعية لا يستبعدها النمو ".[2]

[1] مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي(2002) ، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص252.

[2] مريم أحمد مصطفى واحسان حفظي (2002)، المرجع نفسه، ص 263.

ولذلك ، فإن الحاجة إلى التنمية تنشأ في مفهومها للأبعاد الاجتماعية والثقافية وفي تصورها رؤية جديدة للعلاقات الشخصية والسلطة والتنظيم والتخطيط ، بحيث يمكن تعريف التنمية الاجتماعية على أنها "عملية رفع المستويات الاجتماعية والثقافية". المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات لتحقيق رفاهيتهم وتكامل مقومات حياتهم".[1]

4) التنمية الاقتصادية:

إنه نوع من التطور تمت مناقشته سابقًا ، وتعريفه متعدد ويختلف وفقًا للفلسفات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يستخدمها الباحثون في تحديد معناه. الدخل الحقيقي للفرد ، والتوزيع العادل لهذا الناتج بين الشرائح السكانية المختلفة التي تساهم في تحقيقه.[2]

تمت مناقشة العديد من مفاهيم التنمية الاقتصادية سابقًا في قسم تعريف المفاهيم ، وسيتم تناول هذا النوع من التطوير بمزيد من التفصيل لاحقًا في هذا الفصل ، وبما أنه موضوع بحث ، يكفي ذكرها فقط.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية وقياسها.

يثير مفهوم التنمية نفسه الحاجة إلى القياس ، سواء في صياغة السياسات والبرامج أو تحديد الأهداف أو تقييم النتائج. بالنظر إلى التحول الواسع في التفكير التنموي ، فإن المؤشرات بدورها تعرف التطورات المهمة على طول عدة محاور ، من مؤشرات النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة مثل أدلة التنمية البشرية.

من أجل أن يطلق على متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر التنمية" ، يجب أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو شروطها ، ويمكن أن يشكل المؤشر مقياسًا مباشرًا أو كاملًا لعامل إنمائي معين ، وبالتالي ، مع الأخذ في الاعتبار ما يقيسه باعتباره عنصرًا من عناصر هدف التنمية أو مكوناته ، فإنه يصبح مؤشرًا للتنمية.[3]

---

[1] محمد صفوح الخرص (2000)، علم السكان وقضايا التنمية، مطبعة الدوادي، دمشق، سوريا، ط6، ص177.

[2] محمد السيد الحسيني وآخرون (بدون سنة)، مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، بدون رقم طبعة، ص156.

[3] محمد عدنان وديع (بدون سنة)، قياس التنمية ومؤشراتها، مقال منشور، ص1.

1) مؤشرات التنمية:

للتنمية العديد من المؤشرات المختلفة التي طورتها الهيئات الدولية ذات العلاقة بالتخصص ، فتكون مؤشراتها على النحو التالي:

المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص النظام الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما ، ويمكن تقديمها كمتوسط نسبة الكتلة الإجمالية ، مثل الدخل السنوي للفرد ، أو كنسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي. المنتجات ، مثل نسب الصادرات أو الواردات أو الديون ، أو المعبر عنها من حيث النسب بينهما ، تعمل كملاءة عن طريق القياس. بالنسبة لقيمة الصادرات ، فإن أبرز هذه المؤشرات هو الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد.

بدأت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية أيضًا في جذب الانتباه ، أي تلك التي لها عوائد اقتصادية واجتماعية ، أو على الحدود بين الاثنين ، مثل التوظيف والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة والإنفاق والمدخرات والديون وتوزيع الثروة وأسعار المستهلك والتعليم والصحة والخدمات الثقافية وخدمات الرعاية والضمان الاجتماعي ... إلخ.

المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة أوجه القصور في المؤشرات المقبولة في التعبير عن الواقع والتغير الاجتماعي والاقتصادي من خلال توسيع التحليل الاقتصادي الإحصائي ليشمل مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية ، بما في ذلك تخطيط التنمية وتقييم التقدم. في تحقيق أهدافها والبحث عن سياسات بديلة لاختيار خيارات أكثر ملاءمة ، تستهدف الحركة مجالات الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر ، مثل تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير النمو والرفاهية.

تختلف المؤشرات الاجتماعية عن دخل الفرد من حيث أنها تركز على كل من الغايات والوسائل ، فهي تظهر الجوانب التوزيعية بالإضافة إلى المتوسطات ، وأخيرًا تظهر فجوات تأخر.

إذا كانت الجوانب الاقتصادية للتنمية تتميز بقدرتها النسبية على القياس المباشر ، فإن معظم الجوانب الاجتماعية لا يمكن قياسها بشكل مباشر أو تحديدها جيدًا ، لذلك غالبًا ما تستخدم المؤشرات كمقاييس تقريبية وجزئية لأشياء مثل العدالة والجوانب الاجتماعية للأمن ، التعليم وعناصر أخرى.

بينما تتجنب المؤشرات الاجتماعية قضايا الدفع والتقييم ، فإنها تشتكي من أن قدرتها على مقارنة المكان والزمان هشة بسبب التعاريف المختلفة المستخدمة في جمع البيانات ، أو لأنها تعتمد على استطلاعات عينات محدودة النطاق ، أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

مؤشرات الحاجة الأساسية:

حدد العديد من المؤلفين الاحتياجات البشرية الأساسية ، واقترحوا الصيغ التصنيفية ، وحاولوا تحديد العدد الضروري والكافي من الاحتياجات المستقلة.

يتطلب اعتماد نهج الاحتياجات الأساسية في التنمية تطوير مقاييس مناسبة لهذه الاحتياجات ، وقياس التصورات عن رضاهم ، واستهداف مكوناتها المختلفة لتلبية تلك الاحتياجات في إطار زمني محدد. تخدم مؤشرات الطلب الأساسية مجموعة متنوعة من الأغراض ، من أهمها:

- ✓ المركز المرجعي لوضع التنمية الوطنية..
- ✓ نقاط مؤشرات التخطيط ، مثل مؤشرات معدل النمو المستهدف وقياس التغيرات في مستويات الدخل الفردي.
- ✓ قياس جهود نظام الخدمة العامة (التقييم والتوزيع والكفاءة).
- ✓ قياس المعروض من سلع وخدمات معينة تتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية للهدف وفهم النسبة المئوية للسكان التي تزيد أو تقل عن الحد الأدنى من المعايير.
- ✓ تحديد الفجوات في تلبية الاحتياجات الأساسية على المستوى الدولي ، ومعدل تضييقها أو توسيعها ، وتحديد الأنماط التي تظهر المعايير الدولية للرفاهية وتقييم البلدان وفقًا لذلك.
- ✓ تقييم آثار السياسات الاقتصادية ، مثل سياسات الإصلاح.

مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

تختلف هذه المؤشرات وتنقسم الى كل من:

أ- قياس الرفاه:

(Grootaert 1982) يميز بين ثلاثة مقاييس للرفاهية: دليل الرفاه الحقيقي ، إجمالي الإنفاق ، وإجمالي الدخل ، بينما في دراسة أخرى (Anand & Harris 1994) تم استخدام خمسة مقاييس محتملة لرفاهية الفرد. نصيب الفرد من إجمالي إنفاق الأسرة للفرد والإنفاق الفردي على الغذاء للأسرة وعدد السعرات الحرارية التي يمتلكها الأفراد في الأسرة ونسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي إنفاق الأسرة.

ب- نوعية الحياة:

يختلف مفهوم جودة الحياة من شخص لآخر ، ومن وقت لآخر ، ويتم عرض مشاكل القياس الصعبة. وهذا يتطلب مساهمات من العلماء في مجالات الصحة والتغذية والتعليم وعلم النفس والهندسة وعلم الاجتماع والمزيد.

هناك جهود دولية وإقليمية لقياس جودة الحياة والمكونات ذات الصلة ، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) برنامج المؤشرات الاجتماعية من أجل التنمية ، الذي تم إطلاقه في أواخر السبعينيات ، وبرنامج اليونسكو البحثي المتعلق بالسياسات حول الجودة. من الحياة.

2- قياس التنمية[1]:

تختلف مقاييس التنمية حسب الاقتصاد والمجتمع ، المادية وغير المادية ، والكمية والنوعية ، وهذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى كيفية تغير البشر في الزمان والمكان ، ومن ثم تختلف التنمية بشكل كبير في: مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة من منطقة واحدة إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر. تختلف معايير قياس تنوع خصائصها ومكوناتها وحواجزها من بلد إلى آخر ، حيث يمكن أن تكون متعددة. الدرجة التي يتطور بها بلد ما وفقاً للاحتياجات.

فيما يتعلق بمقاييس التنمية، توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي:

- ✓ اختيار المتغيرات.

[1] أحمد محمد عبد العال (2009)، جغرافية التنمية...مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت.

- ✓ تقدير أهمية هذه المتغيرات.
- ✓ وسيلة إيجاد مؤشر مركب.
- ✓ فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

وقد أدى الاعتماد على هذه المقاييس بالباحثين إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي:

- ✓ البعد التقني.
- ✓ البعد الديمغرافي.
- ✓ البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.
- ✓ البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى.

يتم ترتيب البلدان وفقًا لهذا المقياس وترتيبها وفقًا لذلك ، ولكن العديد من هذه المتغيرات طويلة ومتكررة ، مما يجعل المؤشرات الناتجة عامة للغاية ويصعب تفسيرها.

ثم اقترح الباحثون في النظم العلمية المختلفة مؤشرات التنمية المختلفة في محاولة لإيجاد مقياس ذي مغزى ، واتفقوا على أن الإنتاج الوطني المتغير للفرد هو متغير مناسب وكاف ، لكنه يغفل بشكل كبير العديد من الجوانب المهمة. التنمية ، يحاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يعكس وجهة نظر أوسع أو أعمق لقضايا التنمية ، ولكن للأسف كل مقياس له جوانبه الفريدة ولا يوجد مقياس واحد لديه الجنس الشامل.

2-1 الأدلة المركبة لقياس التنمية:[1]

تمت كتابة العديد من الإرشادات لقياس التطور من المؤسسات العلمية والدولية وحتى المجلات المهنية ، ونذكر بإيجاز أهم المبادئ التوجيهية المستخدمة على نطاق واسع وعلى نطاق واسع ، والتي تختلف في النهج والتركيز والتكوين ، كجزء من جهد واسع في هذا المجال مثال على.

[1] محمد عدنان وديع (بدون سنة)، مرجع سبق ذكره، ص9.

دليل مستوى المعيشة:

يقسم البحث الذي أجراه معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية مجال مستويات المعيشة إلى مكونات للاحتياجات الأساسية التي يشكل إشباعها مساهمة في المستوى العام للرضا الذي يعبر عنه مستوى المعيشة. وهذه الاحتياجات إما مادية ، مثل التغذية ، السكن والصحة ، أو الاحتياجات الثقافية ، مثل التعليم والسلامة ، وإضافة مكون خاص للتعبير عن احتياجات أعلى تتجاوز الاحتياجات الأساسية.

التعريف الوارد في دراسة مستوى المعيشة هو "الدرجة التي يتم بها إشباع احتياجات المؤمن عليه من خلال تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة" ، ويمكن قياس تلبية معظم الاحتياجات ، ويمكن فقط تضمين تلك الاحتياجات القابلة للقياس في التعريف أعلاه لمؤشر مستوى المعيشة ، والذي يقيس مستوى المعيشة ولا شيء آخر.

يتسم الدليل الإرشادي الموحد لمستوى المعيشة الذي اقترحته الدراسة بأنه شامل وبسيط ومرن ، يميز بين الضروريات والاحتياجات الترفيهية ، أي الحاجات الأساسية والاحتياجات الأعلى ، وقياس الوحدات المادية حيثما أمكن ذلك ، مع استبعاد الحاجات الأعلى لأنها تمثل فائضاً. يمثل الدخل ومكوناته احتياجات معترف بها عالميًا في ظل ظروف ومستويات سياسية ومناخية وثقافية مختلفة. التنمية ، مما يسمح للمقارنات الدولية.

دليل نوعية الحياة:

يعتقد Liu (Liu 74) ، مؤلف هذا الدليل وتطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية ، أن جودة الحياة هي تصدير نوعين من المدخلات المادية والروحية. وتشمل المدخلات المادية الأشياء التي يمكن قياسها في السلع والخدمات ، والثروة المادية ... إلخ ، بينما تشتمل المدخلات العقلية على كل ما هو غير موجود ، ويمكن قياسها من العوامل الفسيولوجية مثل الانتماء إلى مجموعة ، والاحترام ، واحترام الذات ، والعاطفة ، وما إلى ذلك ، وتستخدم تسعة مؤشرات ومجموعة من المتغيرات القابلة للقياس بإجمالي أكثر من 100 متغير..

الدليل العام للتنمية:

في عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث البحوث الاجتماعية (UNISD) والذي يهدف إلى دراسة مؤشرات التنمية وإعداد أدلة مركبة لها ، نشير إلى دراسة عام 1985 التي أجراها البروفيسور "قرانهات وآخرون" والتي

استخدمت أربع طرق لاشتقاق مبادئ توجيهية عامة من أجل التنمية ، البحث بدءًا من 100 متغيرًا ثم تقليله من خلال سلسلة من المعالجات إلى 73 ، ثم إلى 60 ، ثم إلى 40 مؤشرًا تسمى "مستودعات المؤشرات" ، والتي يتم وضعها في مستودع UNRC للتنمية الاجتماعية في 120 دولة المعهد واختيار 19 من هذه المؤشرات ، المسماة "المؤشرات الأساسية" ، لوضع مبادئ توجيهية عامة للتنمية.

تقترح الدراسة أيضًا طرقًا لقياس مقدار الانحراف ونقطة الاتصال بين بعض المؤشرات والمستوى العام للتنمية في الدولة ، مما يسمح بتقييم التنمية ليس بالرضا عن مؤشرات التنمية الشاملة ، بل تلخيصها كمجموع المكونات المختلفة.

دليل التنمية البشرية:

يعتبر مفهوم التنمية البشرية مجالًا أوسع لنظرية التنمية الاقتصادية التقليدية ، لأن أهداف التنمية غالبًا ما تضيع في زخم المفاهيم الاقتصادية التي تركز على النمو والتضخم والقضايا الاقتصادية الأخرى ، ولأن نماذج النمو الاقتصادي تتعامل معها. زيادة المنتجات الوطنية أكثر مما تتعامل معه مع تحسين حياة الإنسان ، فقد نشأت الحاجة إلى البحث لاستبدال نصيب الفرد من الإنتاج الوطني كمقياس للتقدم وخليفته ، لأن التنمية لا تقاس فقط بمتوسط الدخل.

يتزايد استخدام مؤشر التنمية البشرية كمؤشر شامل لقياس درجة تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات ، ولتحديد درجة تطور البلدان والمناطق:

- ✓ توقع أمل الحياة عند الولادة.
- ✓ معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
- ✓ المعدل المركب لنسب القيد في مراحل التعليم.
- ✓ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تتمثل نقاط القوة الرئيسية في التقرير ومؤشر التنمية البشرية في تقديم الموضوعات على المستوى العالمي وبشكل مستمر من عام إلى آخر ، مقارنة بالأدلة المركبة الأخرى ، والحصول على تعليقات نقدية عليها لتحسينها بشكل كبير ، سواء على المستوى الشامل ، أو التكوين المستوى ، أو مستوى تكنولوجيا الحوسبة.

على الرغم من أن دليل التنمية البشرية يُنظر إليه عمومًا على أنه يلخص حالة التنمية في البلدان ، ثم إذا تم تطبيقه على مستوى هذه المناطق ، فإنه لا يعتبر مقياسًا شاملاً لجميع جوانب رفاهية الإنسان ، لأنه دليل محدود يحتاج إلى توسيع ، ويجب أن يضيف مؤشرات رئيسية إلى دلالة على حالة التنمية البشرية من أجل تقديم صورة كاملة لما تم تحقيقه في مجال التنمية..

باستثناء دليل التنمية البشرية ، لم يتم قبول الأدلة المركبة بشكل جيد ومقبولة بالإجماع ، وعلى الرغم من محاولات تطوير نماذج جديدة ، فإن أهم الانتقادات الموجهة لهذه الأدلة المركبة تركز على ما يلي[1]:

- ✓ القضايا المفاهيمية والفنية المحيطة بهذه المحاولات لتطوير مؤشرات لمكونات الرفاهية المختلفة ، والتي يمكن مضاعفتها بمحاولات لتلخيص الجوانب المختلفة للرفاهية والتنمية في دليل واحد أو قدر محدد من أدلة الجودة على الحياة.
- ✓ من الصعب أن يكون لديك طريقة موضوعية لقياس وتصنيف مؤشرات السعادة المختلفة ، لذا مهما كانت الطريقة المستخدمة ، يجب أن يكون هناك نظام تحكيم يعتمد على الأحكام القيمية.
- ✓ هناك نقص في التوجيه النظري لتوجيه اختيار المؤشرات ، وبالتالي فإن السيطرة هي المسيطرة.
- ✓ صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاحتياجات التي يجب تلبيتها.
- ✓ قد يعتقد بعض الأشخاص المهتمين بالأدلة المركبة أنها مجرد أداة لتصنيف البلدان وترتيبها بترتيب تنازلي ، أو أنها مجرد تمرين ذهني.
- ✓ فعالية المبادئ التوجيهية وتقييمات المكونات.

المطلب الثالث: أهداف التنمية.

بالنظر إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبشرية للتنمية ، يعد تنوع المفاهيم المتعلقة بالتنمية من أهم المؤشرات التي تميز الأهداف المتوقعة. لذلك ، يتفق الباحثون بشكل عام على الأهداف المشتركة للعديد من البلدان ويسعون إلى تحقيقها ، وهي على النحو التالي:

[1] محمد عدنان وديع (بدون سنة)، مرجع سبق ذكره، ص14.

زيادة الدخل القومي:

ويعتبر هذا العامل من أهم أهداف التنمية للبلدان الأقل نموا ، حيث أن الغرض الرئيسي من تنفيذها لعملية التنمية هو القضاء على الفقر ، مع انخفاض مستويات المعيشة ومعدلات النمو السكاني المرتفعة. إن الزيادة المذكورة أعلاه في الدخل القومي غائبة ، ويرتبط هذا الأخير بالعديد من العوامل الأخرى التي تؤثر عليه ، بما في ذلك ؛ كلما ارتفع معدل النمو السكاني ، زاد معدل النمو هذا ، كلما سعت الدولة إلى تحقيق نمو أكبر مقارنةً بنموها. القدرات المادية والتكنولوجية والثروة البشرية – نسبة عالية من الدخل القومي ، لأنه كلما زاد رأس المال والقدرات البشرية المتاحة ، زادت.[1]

رفع المستوى المعيشي:

يعد هذا من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية ، حيث يصعب تحقيق الضروريات المادية مثل الغذاء والسكن والصحة في مواجهة النمو السكاني المستمر. ربما يكون المقياس الأقرب لمستوى معيشة الفرد هو متوسط الدخل الذي يكسبه ، فكلما ارتفع الدخل ، ارتفع مستوى معيشة الفرد والعكس صحيح.

تقليل التفاوت في الدخل والثروة:

تتميز معظم الدول المتخلفة بتفاوتات هائلة في توزيع الدخل والثروة ، حيث تتحكم مجموعة صغيرة من الناس في الثروة ورأس المال ، بينما تظل غالبية المجتمع في حالة فقر ، ويعيشون في فقر ، مما يؤدي إلى انعدام الإحساس بالحياة. . العدالة الاجتماعية ، لذا فإن هدف التنمية هو إيجاد مؤسسات إطارية والسعي لتحقيق التنمية ، بدلاً من الاكتفاء بمعدلات نمو عالية ودخول وطنية ضخمة.

بشكل عام ، يمكن القول أن الهدف الشامل للتنمية هو تمكين البشر من الحفاظ على الصحة وطول العمر والأمل المقابل للحياة لأطول فترة ممكنة من خلال التنمية البشرية الكاملة والشاملة القائمة على ثلاثة عناصر أساسية. الولادة ، والمنتج الداخلي الخام والقوة الشرائية المقابلة لكل مقيم ، والتحصيل العلمي كمراهق أو في المرحلة التعليمية ، معبرًا عنه بمعدل تعليم الكبار ومعدل التعليم.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون (1982)، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية، ص 49. بتصرف.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية.

من الأهمية بمكان الحديث عن موضوع التنمية الاقتصادية ، خاصة أن العالم يمر بتغيرات وتغيرات في مختلف المجالات ، وهذه نتيجة حتمية ، مما يزيد من الحاجة إلى الاهتمام بها ، وهناك بعض الموضوعات المهمة المتعلقة بهذا الجانب ، ومن أهمها عكس مفهوم التنمية الاقتصادية ، ما نسميه التخلف.

المعيار الأساسي الصحيح لأي تنمية هو تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع ، مثل التوزيع العادل للدخل وتوفير التعليم والصحة والغذاء والسكن اللائق لجميع المواطنين ، وكذلك التوزيع العادل للثروة الوطنية وغيرها. الخدمات الأساسية. تدهور الوضع إلى حد التخلف الاجتماعي الناجم بشكل رئيسي عن التخلف الاقتصادي.

المطلب الأول: التخلف الاقتصادي.

يقول الاقتصاديون أن خصائص البلدان المتخلفة مجتمعة تعكس معوقات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ، وهي في نفس الوقت سبب ونتيجة. حلول للتخلف في هذه البلدان ، يتفق الخبراء على أن خصائص التخلف مترابطة وغالبًا ما تؤدي إلى صعوبة في التمييز بين السبب والنتيجة.

التخلف الاقتصادي هو نشاط اقتصادي متغير باستمرار يتمثل في انخفاض الاستهلاك والازدهار ، ويرى البعض التخلف الاقتصادي على أنه ركود أو تدهور اقتصادي ، والبعض يعيده إلى البلدان التي لا تستطيع الاستفادة الكاملة من ثرواتها. المنهج العلمي ، كما يراه بعضهم على أنه انتماء لمجتمع يعتمد على المواد الخام ، أي الصناعات الاستخراجية ، وليس الصناعات الابتكارية ، وقلة رأس المال ، حيث نجد بعض الاقتصاديين يعتمدون على وضع النشاط الاقتصادي المحلي على أنه معيار للتمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، تعتبر الدول الزراعية دولًا متخلفة ، والتصنيع متقدم.[1]

كما وصفه الدكتور محمد عبد العزيز بأنه "نقص حاد في عرض رأس المال المرتبط بفرض عوامل الإنتاج الأخرى ، وخاصة العمالة" ، كما وصفه اقتصادي آخر بأنه "مستوى إنتاج منخفض ، وتوزيع غير عادل للإنتاج الوطني بين أفراد المجتمع ، باستثناء ركود النمو الاقتصادي"[2].

[1] حسين درويش العشري (1979)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ص15.

[2] محمد أحمد الدوري (1987)، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 2.

يجادل الباحثون الذين يعزون التخلف إلى انخفاض مستويات الدخل الحقيقي للفرد بأن التخلف هو مجرد انعكاس لتدهور وظائف اجتماعية واقتصادية محددة ، وهو وصف واسع لمعظم البلدان. ، تتركز بشكل عام في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية ، والتي تمثل حوالي ثلثي سكان العالم"[1]، وجميعها لها أداء متبقي ومتدهور في المستويات التعليمية والمعيشية (الاجتماعية) أو الاقتصادية والثقافية والصحية.

باختصار ، من الواضح أنه من الصعب العثور على معيار يمكن من خلاله تعريف التخلف الاقتصادي ، ولكن ربما يكون أفضل تعريف للتخلف الاقتصادي هو عدم قيام البلدان بتزويد سكانها بالاحتياجات الضرورية الكافية وأسباب الرفاه.

تشير البلدان المتخلفة إلى البلدان ذات المستويات المنخفضة والمحدودة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تنعكس في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

يبدو أن شعوب البلدان المتخلفة قد استسلمت لهذه الظاهرة ، ومنذ الحرب العالمية الثانية ، أثاروا المزيد من الأسئلة والانتقادات حول الظروف المحيطة بهم ، ولديهم إحساس متزايد بعيوب ومخاطر التخلف بجميع أشكاله. المزيد. تلك الدول التي تخلفت عن استقلالها منذ ذلك الحين ، تحررت من السيطرة الاستعمارية ، ولم تسعى حركة التحرير إلى الاستقلال السياسي فحسب ، بل سعت أيضًا إلى الاستقلال الاقتصادي ، حتى أصبح شعار هذه الدول الاستقلال والتنمية.

المشاكل الاقتصادية مشتركة بين جميع المجتمعات ، بغض النظر عن مستوى تقدمها وتطورها ، وغني عن القول أن حجم المشكلة ونتائجها تختلف في البلدان المتقدمة من البلدان الأقل نموا ، التي لا تملك الأدوات والأدوات اللازمة للتخطيط. للعلاج والمواجهة. بسبب آلامهم الشديدة وظروفهم الخاصة ، لم يتمكنوا بعد من تشكيل هياكلهم القوية. من الضروري تغيير الوضع الاقتصادي بشكل جذري ، ومواكبة العصر ، ومواكبة العصر ، ووجود خطة تنموية واضحة وفعالة ، ومواكبة العصر ، والتواصل معها بطريقة عملية ، و لإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة. استخدم الوعي الاجتماعي في جميع جوانب الحياة.

[1] موريس دوب (بدون سنة)، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة، ص 8.

[2] محمد أحمد الدوري (1987)، المرجع نفسه، ص 42.

1- أسباب التخلف الاقتصادي.

إن ظهور حالات التخلف الاقتصادي متعدد الأوجه ، داخليًا وخارجيًا ، ويعزو العديد من الاقتصاديين الفشل في استخدام معايير وصفية مشتركة لشرح التخلف الاقتصادي. اعتماد أسلوب بحث مناسب ، أي يقوم على تفسير آلية عملية التنمية والعلاقة التي تربط العناصر الأساسية في هذا التطور ، ويعتقدون أن أسلوب البحث المناسب هو معالجة ظاهرة التخلف الاقتصادي على أنها أقل. الاقتصاد المتقدم والاقتصاد الرأسمالي. نتيجة لعملية تاريخية للتطور يحدث فيها الارتباط ، حيث أن هذه العملية التاريخية ذات طبيعة مماثلة في مختلف البلدان النامية ، إذا كانت ظروفها وظروفها الخاصة سائدة في كل بلد قبل إقامة هذه العلاقة مع دول الاقتصاد الرأسمالي ، والتي يمكنها تنفيذ ضوابط تحليلية معقدة على ظواهر التخلف.

كما انخرط في نقاش ساخن بين الاقتصاديين والمفكرين حول طبيعة وطبيعة أسباب التخلف الاقتصادي. التجارة الدولية هي أحد الأسباب الرئيسية للتخلف الاقتصادي.[1]

في الحقيقة نجد أن أسباب الاتفاق تنبع من تأثيرها على الظاهرة والدور الذي تلعبه فيها ، إلى جانب الأسباب المذكورة أعلاه ، هناك أسباب أخرى ، وهي أسباب سياسية ، خاصة أن هذه الدول في وسطها. تحت سيطرة الاستعمار ، هناك أدلة على أنهم ، عندما أصبحوا مستقلين ، حققوا العديد من الإنجازات. خلال فترة زمنية قصيرة.[2]

الأسباب الطبيعية والجغرافية:

هناك الكثير ممن يفسرون التخلف على أنه نتيجة للعمل الطبيعي ، والذي ينسبونه إلى المناخ والتضاريس ، مثل الطقس البارد والمعتدل مما يؤدي إلى التقدم. أما عن المناخ الحار فيؤدي إلى الكسل والملل ونحو ذلك. وبالتالي يؤدي إلى التخلف والموارد الطبيعية وتوافرها يؤدي أيضًا إلى التقدم ، لكن وجهات النظر هذه ثانوية وليست عوامل رئيسية ، خاصة إذا نظرنا إلى الوراء في التاريخ. ازدهرت الحضارات في المناطق الحارة التي تعرضت للتعذيب الوحشي من قبل الطبيعة. على سبيل المثال ، الحضارة الإسلامية في الصحراء ، الحضارة البابلية ، الحضارة الهندية وغيرها من

[1] محمد أحمد الدوري (1987)، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] عبد الرحمن بوداقجي (بدون سنة)، التنمية الاقتصادية، دمشق، ص 34.

الحضارات القديمة ، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية ، فهي ليست العامل الرئيسي ، ولكنها تساهم في التنمية ، حتى أن العالم اليوم يشهد دول غنية بالموارد المعدنية (كالحديد ، الفوسفات ، الخ) ، الذهب ...) لكنها غير متطورة ، هناك أيضًا دول تفتقر إلى هذه الثروة ، لكنها متطورة. على سبيل المثال ، ذكرنا المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى غنية بالنفط مقارنة باليابان كدولة صناعية ومتقدمة. من الناحية الاقتصادية ، على الرغم من نقص المواد الخام مثل النفط ، فإن النفط هو المصدر الرئيسي الذي يدفع التصنيع والاقتصاد ككل.[1]

الأسباب السياسية:

ليس هناك شك في أن الاستعمار قد عطل بشكل فعال مسار التنمية للعديد من البلدان الاستعمارية (المتخلفة ميكانيكيًا) ، على الرغم من تحررها من الاستعمار السياسي ، إلا أنها لا تزال تحتفظ بشروط اعتمادها السابقة على البلدان المتقدمة ، والتي كانت آثارها تحدث مع تحقيق مكاسبها عجز ميزان المدفوعات. العملات الأجنبية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

من هذا المنظور ، فإن التخلف الاقتصادي يرجع إلى حد كبير لأسباب سياسية ، وخاصة الحكم الاستعماري الأجنبي في معظم المجتمعات ، حيث نجحت الدول المستعمرة في تحقيق النمو الاقتصادي في المراحل الأولى حتى أصبح نظامها الاقتصادي هو المهيمن والعالمي. اقتصاد البلدان المتقدمة.

الأسباب الاقتصادية:

يعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي لبلد ما يمر بمراحل متعددة ، لذلك قسم ابن خلدون المراحل التي يمر بها المجتمع: الرعي ، والزراعة ، والصناعة ، والخدمات ، وينتقل من مرحلة إلى أخرى حسب الدرجة. يؤثر على التقدم الاقتصادي لكل مجتمع.

كما رأى آدم سميث وفريدريك ليستر ، فإن تطور المجتمع يمر بعدة مراحل ، اعتمادًا على العمل الاجتماعي وتأثير حجم السوق والادخار على عملية التنمية ، وهذه المراحل هي: المرحلة البدائية ، ومرحلة الرعي ، والمرحلة الزراعية ، والمرحلة الصناعية والتجارية..[2]

[1] محمد أحمد الدوري (1987)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] حسين درويش العشري (1979)، مرجع سبق ذكره، ص52.

وبصفة عامة فإن الأسباب الاقتصادية لظاهرة التخلف تعود بالدرجة الأولى إلى توطيد النظام الرأسمالي وهذا ما نتج عنه:

- ✓ إدماج العالم كله في سوق عالمية واحدة.
- ✓ تشويه عملية النمو الاقتصادي في كافة البلدان المتخلفة.
- ✓ التراكم الرأسمالي وتبديد الفائض الاقتصادي لمجتمعات الدول المتخلفة.
- ✓ سيادة الإنتاج السلعي.

الأسباب الاجتماعية:

من أسباب التخلف الاقتصادي انتشار العديد من المظاهر والخصائص الاجتماعية للناس في البلدان المتخلفة ، بما في ذلك انتشار العادات التي تعيق عملية التنمية ، بما في ذلك الاكتناز أو الشراء بدافع الذعر. ينتج عن شراء الأراضي الزراعية والعقارات نقص في الأموال المتاحة للتنمية الاقتصادية.[1]

تشير بعض وجهات النظر إلى الأسباب الاجتماعية لتدهور مستويات المعيشة وصحة الأفراد ، بينما هناك عامل آخر يكمل ظهور التخلف الإنمائي وهو العوامل الداخلية المرتبطة بهذه البلدان والمجتمعات المتخلفة التي تسود فيها ، كما ذكرنا ، أنظمة سياسية غير مستقرة.

بالإضافة إلى هذه الأسباب ، حاول بعض الاقتصاديين أن ينسبوا تخلف الدولة إلى عوامل طبيعية أو جغرافية ، لدرجة أن بعضهم يعزو التخلف إلى الموقع الجغرافي غير المناسب لبعض البلدان ، مثل الدول الأفريقية التي تتميز بالحرارة. يتسبب الطقس في الحد من حركة الأفراد وانتشار المرض ، مما يقلل من قدرتهم على العمل ، وبالتالي تقليل العائد على الإنتاج ، لكن وجهة نظرهم لا يمكن قبولها تمامًا لأن هناك بعض الدول المتخلفة التي تقع في مناطق وسطى ولديها اقتصادية مشكلة التخلف ومنها الجزائر لديها كل ما يصلح لاقتصاد صناعي ، ولا ينبغي حصر أسباب تخلفها. في العالم ، يمكن أن يكون لبلد ما عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مسار التنمية الاقتصادية.

[1] محمد أحمد الدوري (1987)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2- خصائص التخلف الاقتصادي:

لدى الاقتصاديين تعريفات مختلفة لخصائص وخصائص التخلف الاقتصادي ، وبشكل عام يمكن للدول المتقدمة أن تقسم خصائص التخلف الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات أساسية: الخصائص السياسية ، والخصائص الاقتصادية ، والخصائص الاجتماعية.

الخصائص السياسية:

كانت معظم البلدان الأقل تقدمًا تحت الاستعمار الأوروبي ولم تحصل إلا مؤخرًا على استقلال سياسي ، يعود تاريخه إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما استنفدت الدول المستعمرة جميع الموارد الاقتصادية للقتال من أجل تنميتها السياسية والاجتماعية. والأسباب السياسية التي أدت إلى تخلفهم نذكر ما يلي:

- ✓ التمييز ضد أبناء هذه المجتمعات بخلق التفكك الاجتماعي والتعصب الديني أو العنصرية أو الطائفية.
- ✓ إن وجود بعض الطبقات الاجتماعية المرتبطة بمصالحها الإمبريالية يجعلها تقاوم كل محاولات التنمية السياسية والاجتماعية التي يسعى إليها المجتمع.[1]

لذلك ، فإن عدم وجود منظمة سياسية مستقلة وقادرة على مواجهة المشاكل يعتبر عاملاً رئيسياً يعيق التنمية الاقتصادية.

الخصائص الاقتصادية:

هناك عدة خصائص اقتصادية تشترك فيها معظم الدول النامية والتي تعاني من ظاهرة التخلف الاقتصادي، نذكر أهمها:

أ- سيادة القطاع الزراعي وضعف التصنيع:

حيث يمكن تقسيم القطاع الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات:

- ✓ القطاع الزراعي وما شابه ذلك كالرعي، الصيد البحري...الخ.
- ✓ القطاع الصناعي.

[1] حسين درويش العشري (1979)، مرجع سبق ذكره، ص50.

✓ قطاع الخدمات.

تشمل المؤشرات التي تؤكد تركز النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي نسبة العاملين في القطاع ومساهمتهم في المنتجات الوطنية ، وكذلك نسبة الصادرات الوطنية من منتجات القطاع ، وهيمنة القطاع الأول في الدول النامية. لا تعني هذا. فالتقدم في هذا القطاع يتجاوز التقدم في البلدان المتقدمة ، التي لها خصائص زراعية في البلدان النامية ، متخلفة وذات غلة منخفضة.[1]

وبالتالي فإنه كلما كانت تنمية الدول عالية، ارتفعت نسبة الصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

ب– ندرة رأس المال وسوء استخدامه:

تعتبر ندرة رأس المال من السمات الاقتصادية المهمة للدولة ، وهي العقبة الرئيسية التي تواجهها هذه الدول لتحقيق النمو الاقتصادي ، كما يمكن النظر إلى ندرة رأس المال الاستثماري على أنها مشكلة تدني مستوى الادخار. لكونها عقبة أمام تحقيق الاستثمار المطلوب ، فإن المشكلة لها جانبان:

✓ عرض رؤوس الأموال الذي يتوقف على الادخار (انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني).

✓ طلب رؤوس الأموال التي يتوقف عليها الحافز على الاستثمار.

ج– التبعية الاقتصادية:

لا تزال اقتصادات البلدان المتخلفة تعتمد على المواد الخام (الزراعة والمعادن) ، والتي يتم استهلاكها في أسواق البلدان المتقدمة. أشكال مختلفة من النقد الأجنبي (رأس المال النقدي والخبرة والمعرفة الفنية ...).[2]

الخصائص الاجتماعية:

يمكن أن نلخص الخصائص الاجتماعية للتخلف الاقتصادي للدول النامية في:

[1] حسين درويش العشري (1979)، المرجع نفسه، ص26.

[2] محمد أحمد الدوري (1987)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

أ- الصفات الديمغرافية:

تكمن مشكلة البلدان الأقل نمواً في أن تأثير التنمية الاقتصادية المتزايدة وتأثيرها السلبي على مستويات التغذية والصحة العامة آخذ في التضاؤل ، وهو ما ينعكس في جميع جوانب أنماط الحياة ، قبل أن ترتفع معدلات النمو السكاني بشكل مباشر.

ب- انخفاض مستوى التعليم وتخلف نظمه:

تتميز البلدان الأقل نموا بانخفاض مستويات التعليم ، ومعدلات الأمية المرتفعة ، ونظم التعليم المتخلفة ، مما يؤدي إلى افتقار العمال إلى المهارات والقدرة الإنتاجية. بمقارنة نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي معًا ، نجد أن هذه النسبة تقدر بـ 90٪ في البلدان المتقدمة المرتفعة و 37٪ في البلدان المتقدمة المنخفضة. تعال دون إدراك أن العلم هو مصدر الحضارة ، وأن استثمار الطاقة البشرية في التعليم والتكوين والتدريب هو أساس الانطلاق والخروج من التخلف.

ج- ضعف المستوى الصحي:

لا تزال دول العالم الثالث تتمتع بمستويات صحية متدنية مقارنة بالدول المتقدمة ، وعلى الرغم من النهضة التنموية في هذا المجال ، يمكن قياس صحة الدولة بعدة مؤشرات ، من أهمها:

- ✓ عدد الأطباء لكل مقيم.
- ✓ عدد أسرة المستشفى لكل مقيم.

ويعزى التدهور الصحي إلى سوء التغذية وسوء الأحوال المعيشية الشخصية ، بالإضافة إلى قلة الوعي الصحي وطرق العلاج مثل ندرة الأطباء والمستشفيات والأدوية.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية وتطورها.

يعد موضوع التنمية الاقتصادية من أبرز الموضوعات التي تجذب انتباه واهتمام المفكرين القدامى والحديثين والباحثين الاقتصاديين ، حيث يشهد العالم فرقًا صارخًا بين الدول ذات الاقتصادات المتطورة بالكامل وتلك التي لا تزال تكافح لتحقيق ذلك. هدف واحد كما يعلم أي شخص ، فإن الأصول الأيديولوجية لمعظم سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المستخدمة في البلدان النامية تنبع من تلك النظريات التي طورها رواد مختلف

مدارس الاقتصاد الكلاسيكية والمعاصرة ، والتي يعتقد معظمها أن هذه السياسات والاستراتيجيات تمت صياغتها في برامج التنمية الاقتصادية بأهداف ومواعيد نهائية محددة.

إن عملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية وسهلة ، ولكنها تستغرق وقتًا طويلاً ، ولا تقوم فقط على أسس مادية. كما تتطلب تخطيطًا مكثفًا للحد من الموارد المتاحة. اعلم أن الشخص المسؤول عن هذا التخطيط هو هذا هو لا يعني أننا نتجاهل دور القدرة المادية في هذه العملية ، لذلك نجد أن الدول الأقل نموا تسعى إلى تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتضمن الحفاظ على نمو متوازن للاقتصاد الوطني في جميع المجالات. التنمية الاقتصادية والترويج.

لا تقتصر التنمية الاقتصادية على التغييرات الاقتصادية فحسب ، بل تشمل أيضًا تغييرات مهمة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية ، فضلاً عن الزيادات في الدخل القومي أو الإنتاج الوطني الحقيقي ، وزيادة نصيب الفرد. تساعد هذه الزيادة في الدخل أو الإنتاج على زيادة المدخرات ، وبالتالي دعم تراكم رأس المال. يساعد التقدم التكنولوجي في المجتمع بدوره على دعم الإنتاج والدخل. بالإضافة إلى هذه التغييرات ، تشمل التنمية الاقتصادية زيادة مهارات وكفاءة وقدرة المؤسسات المالية ، وزيادة معدلات التحضر في المجتمعات ، وتحسين الصحة والتعليم ومتوسط العمر المتوقع ، وزيادة وقت الفراغ ، وتحسين المرافق الترفيهية.[1]

في الإطار المنهجي لهذه الدراسة ، من حيث تعريف المفهوم ومفهوم التنمية الاقتصادية والتعريفات المختلفة المقترحة من قبل العديد من المدارس والاقتصاديين ، حيث أنهم لا يتفقون على تعريف موحد للمفهوم ، فلن نتحدث حول هذا الموضوع مرة أخرى والانتقال إلى اقتصاديات العوامل الأخرى المتعلقة بالتنمية.

1- أهداف التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي عملية واسعة ومتعددة القطاعات مع أهداف تختلف من بلد إلى آخر من حيث الظروف والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. تختلف هذه الأهداف أيضًا حسب عدة مؤشرات. ، بما في ذلك السكان ومعدل نموه. تختلف الأهداف أيضًا وفقًا لمدى تقدم الدولة عن التطور والتقدم.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي (1994)، التنمية الاقتصادية، مفهومها نظرياتها سياساتها، مؤسسة شهاب، الاسكندرية، ص7-8.

تدور أهداف التنمية حول "تحسين مستويات معيشة الناس" حتى يتمكن الناس من العيش حياة كريمة ، ولا يعتقد الاقتصاديون أن التنمية الاقتصادية هي غاية في حد ذاتها ، ولكنها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى.[1].

بالنظر إلى ما سبق ، سنحاول معالجة أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام ، ولكن ليس في التفاصيل ، لأنه وفقًا للعديد من الحالات المذكورة ، فإن النطاق غير كافٍ لمعالجة جميع القضايا نظرًا لتنوع وتنوع التنمية الاقتصادية. لذلك تتلخص أهم الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة في خطتها التنموية إلى ما يلي:

الشمولية:

تتطلب التنمية الاقتصادية تنمية شاملة في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها لتحقيق أهدافها ، وجعلت الشمولية (التنمية الشاملة) أحد أهدافها الرئيسية.

الاقتصاد يعني كل الأفراد ، وبالتالي يجب أن يمنح الجميع الفرصة للمشاركة في خططهم الصناعية والتنموية ، وخاصة الشرائح المتعلمة في المجتمع ، من خلال توفير المزيد من الحرية الاجتماعية بمشاركة الجميع ، والعمل على تحقيق اللامركزية في صنع القرار وبرامج التنمية. حتى يتسنى لأفراد المجتمع ككل المساهمة فيها.

زيادة الدخل القومي وتوزيعه بالعدل:

تعد زيادة الدخل القومي بالكامل أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، لأن الغرض من تعزيز هذه البلدان من أجل التنمية الاقتصادية يرجع أساسًا إلى ظروفها المعيشية ، بما في ذلك الفقر وتدهور مستويات المعيشة ، بالإضافة إلى الزيادة السكانية و نمو.

إن نمو الدخل القومي لأي دولة تحكمه عوامل معينة ، مثل معدل النمو السكاني وقدرات الدولة المادية والتكنولوجية ، ويعتمد النمو على القدرات المالية والتكنولوجية للدولة. تسمح زيادة رأس المال والقدرة بمعدلات نمو أعلى للدخل القومي الحقيقي ؛ وعلى العكس من ذلك ، عندما تكون هذه العوامل قليلة ، فإن النسبة المئوية للزيادات في الدخل القومي الحقيقي التي يمكن تحقيقها عادة ما تكون صغيرة نسبيًا.[2]

[1] كامل بكري (1988)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، ص70.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي (1994)، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

في مجتمع به طبقات اجتماعية مختلفة ، غنية وفقيرة ، من الضروري مراعاة خصائص كل طبقة ، لأن الأولى لديها دخل مرتفع ، ودخل كبير ، وتميل إلى استهلاك محدد ، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال في ضوء قيمته. دخل كبير ، أو فئات أخرى على العكس من ذلك. وبما أن دخله لا يغطي جميع احتياجاته ، فإن أحد أهم أهداف التنمية هو إيجاد حلول لمثل هذه المشاكل. وكمجموعة صغيرة من الناس ، فإن المجتمع يحصل على جزء كبير من الدخل. لذلك ، من خلال التنمية الاقتصادية في خطط التنمية ، يجب أن تكون هناك وسائل وآليات فعالة لتوزيع الدخل بشكل عادل ومنصف للتخفيف من حدة الفقر ، والذي يتحقق من خلال:

- ✓ إعادة النظر في مستويات الأجور من خلال التفاوض مع أصحاب العمل وزيادة دخل الأفراد الفقراء حتى يتجاوزوا خط الفقر.
- ✓ تشجيع وتمويل استثمار الفقراء ، مثل إنشاء صناديق خاصة ، أو تقديم حوافز ضريبية كما هو الحال في بعض البلدان.
- ✓ توجيه المنافع الاقتصادية لمشاريع تخفف العبء عن الفقراء وتستثمرهم في مشاريع تعود عليهم بالنفع.

لذلك ، فإن فهم التنمية الاقتصادية بشكل صحيح يعني توزيع ثمارها بطريقة أكثر إنصافًا في المجتمع لتلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد وتحسين السلع المتاحة لأكبر نسبة من السكان ، بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

رفع المستوى المعيشي للأفراد:

يعد تحسين المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى تحقيقها ، حيث إن أي خطة أو خطة تنموية لا تشمل الأفراد في المجتمع لتحسين مستوى معيشتهم تعتبر فاشلة في تحقيقها. الأهم ، إن الهدف التنمية الاقتصادية ليس فقط وسيلة لزيادة الدخل القومي ، ولكن أيضا وسيلة للسعي إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين الأحوال الشخصية ، ولها معنى التغيير الكامل.

لا يقتصر تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً على زيادة الدخل القومي والشخصي ، بل يجب ربط هذه الزيادة بتغييرات هيكلية تأخذ في الاعتبار النمو السكاني ، حيث أن نسبة النمو السكاني أكبر من نسبة الدخل القومي التي تجعل من الصعب القيام بذلك. زيادة نصيب الفرد من الدخل مما يؤثر سلباً على تحسين مستويات المعيشة.

التغيير في هيكل الانتاج والحد من التبعية للخارج:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تغيير هيكل الإنتاج من أجل ضمان توسيع القدرة الإنتاجية للسماح بالتراكم من خلال تنويع الإنتاج في مختلف القطاعات لخلق أسواق لمجموعة واسعة من المنتجات ، وبالتالي زيادة التوسع بشكل خاص في القطاعات الصناعية التي تعتمد على مرونة الإنتاج. ، من خلال تغيير هيكل الإنتاج لتطويره وتطويره بشكل أفضل ، حتى لو كان يتمتع بمرونة لتكييفه مع عملية التنمية الاقتصادية. .

على سبيل المثال ، نجد أن بعض الاقتصادات في الدول الأقل تقدمًا تتخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية مثل المنتجات الزراعية والمعادن والنفط الخام إلى الدول المتقدمة ، وتسعى هذه الدول إلى إعادة إمداد هذه الدول بالمنتجات الصناعية أو المعدات الصناعية ، وبالتالي توفير كل دولة تخلق نوعاً من التخصص ، ومهمة التنمية الاقتصادية هي تغيير هيكل الإنتاج ودمج الاقتصاد الوطني مع بعضهما البعض.[1]:

- ✓ تشجيع الاستثمار الصناعي لتقليل الاعتماد الخارجي.
- ✓ لا يعني تشجيع الاستثمار الصناعي إهمال القطاع الزراعي أو إنتاج المواد الخام ، بل يعني تنويع النشاط الاقتصادي.
- ✓ وضع استراتيجيات اقتصادية تضمن التنسيق بين كافة قطاعات الاقتصاد الوطني للاستغلال الأمثل للموارد.
- ✓ خلق اقتصاد يقوم بالتنويع وعدم التخصص مع الحفاظ على نفس مستوى الإنتاج أو زيادته في القطاعات التي تم الاعتماد عليها سابقًا.

لذلك ، تهدف التنمية الاقتصادية إلى جعل الصناعة تعمل جنبًا إلى جنب مع القطاعات الأخرى ، وبالتالي ضمان القضاء على التقلبات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني بسبب هيمنة الزراعة ، أو على الأقل التخفيف من حدتها ، بحيث يمكن بناء اقتصاد وطني قوي وذلك بالقضاء على أسباب هذا زيادة الاعتماد على الذات لتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 18-19.

تحقيق التنمية المستدامة:

تسعى التنمية الاقتصادية إلى إيجاد السبل والوسائل للحفاظ على استدامة التنمية والحياة. التنمية المستدامة تعني "تلبية احتياجات الأجيال الحالية من السلع والخدمات دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم"[1].

تشمل طرق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في هذا المجال ما يلي:

- ✓ ابتكار تقنيات نظيفة تستخدم في المقام الأول لحماية البيئة.
- ✓ إيجاد حلول لاستنفاد الموارد من خلال الاستخدام الرشيد أو تطوير التقنيات التي تقلل من استخدام الموارد.
- ✓ تجنب الاستثمارات والصناعات التي تلوث البيئة وتضر بها ، مثل تلك التي تسبب تآكل التربة أو تلوث مياه الشرب أو الهواء أو تضر بالمناخ.
- ✓ تجنب إهدار الموارد الطبيعية المختلفة.
- ✓ التركيز على التنمية البشرية والتأكد من وجود عامل بشري يمكن من التنمية المستدامة من خلال الإعداد العلمي والنفسي والجسدي.

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الشكل التالي:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الشكل رقم (1): الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية.

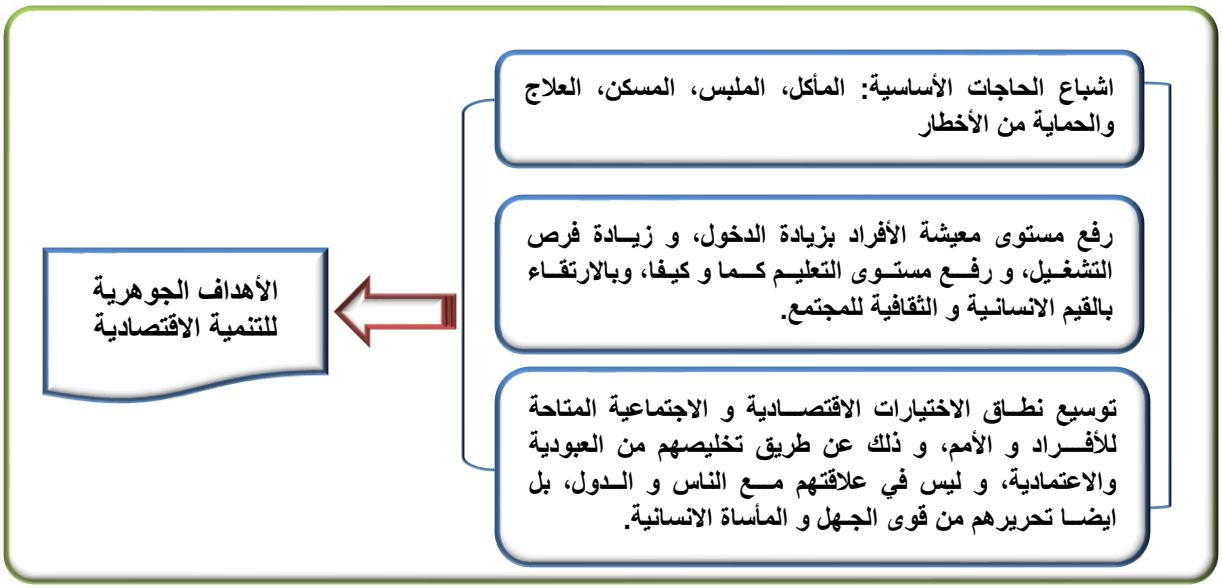

المصدر: رمزي علي ابراهيم سلامة (1991)، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ص113.

2- معايير قياس التنمية الاقتصادية:

بعد إدخال التنمية الاقتصادية وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، سنناقش المعايير التي تسمح لنا بقياسها وبالتالي فهم ما إذا كانت المجتمعات قادرة على تحقيق إمكانيات التقدم والنمو والتنمية ، مع مراعاة أن مفهوم شهدت التنمية التحويلية نفسها ، ويشهد معيار قياس التنمية الاقتصادية ، بدوره ، العديد من التطورات الهامة على طول عدة محاور ، من الجوانب الاقتصادية إلى المؤشرات الاجتماعية ، إلى المؤشرات المعقدة مثل مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة ، الذي تستخدمه الدول لقياس البلدان حولها. العالم وحققت التنمية الاقتصادية.

ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية:

معايير الدخل:

الدخل معيار أساسي لقياس التطور الاقتصادي والتقدم الاقتصادي ، ويتضمن عدة مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية ، من أهمها:

- ✓ الدخل القومي الإجمالي.

- ✓ الدخل القومي الإجمالي المتوقع.
- ✓ متوسط مؤشر الدخل.

المعايير الاجتماعية:

يشير إلى العديد من مؤشرات جودة الخدمات التي تتعايش مع الحياة اليومية لأفراد المجتمع ، وكذلك التغيرات في الصحة والتعليم والثقافة ، وكل ما يتعلق بنوعية الحياة.

المعايير الهيكلية:

وهذا يساعدنا على فهم حجم التغيرات الهيكلية التي تحدث في اقتصادات الدول نتيجة لاتباع السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج ، وتشمل المؤشرات التالية:

- ✓ الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الأهمية النسبية للصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات.
- ✓ العمالة في القطاع الصناعي كنسبة من إجمالي العمالة.

3- عقبات التنمية الاقتصادية:

تتنوع الحواجز التي تعترض التنمية الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة ، حيث تحظى الدول المتقدمة بأكبر قدر من الاهتمام بجودة الحياة ، وهو ما يتضح من خلال الاهتمام بالبيئة والعوائق التي تصاحبها.

يقسم العديد من الكتاب الاقتصاديين العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية ، يتم التعبير عنها على النحو التالي:[1]:

العقبات الاقتصادية:

وجدنا أن أهم المعوقات الاقتصادية للتنمية الاقتصادية تشمل:

- ندرة رأس المال وصعوبة تحقيق نسبة عالية من تكوين رأس المال ، ما يهم هنا هو ندرة رأس المال الاستثماري نسبة إلى عدد السكان ، أي نصيب الفرد من رأس المال المستثمر ، والذي يؤخذ في الاعتبار باعتبار أن مصدر كل

[1] فايز ابراهيم (1985)، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ص 36-60.

الاستثمار هو الادخار ، ثم يمكننا النظر إلى مشكلة ندرة رأس المال ، فالأموال المستثمرة هي مشكلة انخفاض مستوى الادخار ، وهو ما يشكل عائقاً أمام تحقيق الاستثمار ، خاصة في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية.[1]

– عادة ما يكون انخفاض الإنتاجية وانخفاض الإنتاجية في البلدان النامية بسبب نوع عوامل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج ، وذلك بشكل أساسي لزيادة عدد العمال ، ولكن فقط لتثقيفهم وتقديم خبرات جديدة وتدريبهم على استخدام الآلات و طريقة الإنتاج.[2]

– إن انتشار ظاهرة الاقتصاد المزدوج في اقتصاديات الدول النامية يعني أن هناك قطاعين مستقلين في الاقتصاد الوطني ، أحدهما هو القطاع المتقدم والآخر هو القطاع التقليدي المتخلف ، ويفتقر الارتباط بين هذين القطاعين.[3]

– انتشار الفقر والمرض والجهل في الدول النامية مما أدى إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه الدول.

– ضيق الأسواق المحلية في البلدان النامية يمكن أن يشجع على زيادة الإنتاج الوطني ، وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.

– قلة الادخار وضعف الحافز على الاستثمار، خاصة الاستثمارات الأجنبية في المشاريع الكبرى التي ترفع من الإنتاجية وتساهم في خلق يد عاملة جديدة.

العقبات الاجتماعية والسياسية والفكرية:

يؤثر النظام الاجتماعي السائد في المجتمع على الأنشطة الاقتصادية لهذا المجتمع ، وتواجه الدول النامية صعوبات في العديد من المفاهيم والعادات والتقاليد التي لم تعد تلبي متطلبات المجتمع الحديث ، ولها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية ، ومنها:

- ✓ في بعض المجتمعات ، هناك عدد كبير جدًا من الأطفال يتناسب مع الدخل الشخصي لتعليمهم أو توفير الظروف الصحية والسكنية لهم.

[1] محمد علي الليثي (1976)، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الموسوعة الاقتصادية، ص5.

[2] محمد علي الليثي (1976)، المرجع نفسه، ص5.

[3] حسين درويش العشري (1979)، مرجع سبق ذكره، ص67.

- ✓ النمو السكاني المفرط في بعض البلدان وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية ، حيث نجد الأخيرة أصغر من حجم السكان ، مما يجعل من الصعب على الحكومات توفير الاحتياجات الأساسية ، مما يزيد من الضغط على مصادر تمويلها المحدودة ، توسيع فجوة التمويل.
- ✓ ضعف التعليم والتدريب ، وندرة المهارات الفنية والإدارية ، والجهل الاقتصادي الذي يركز على اتجاهات الأنشطة الخدمية ، باستثناء الأنشطة الإنتاجية.
- ✓ في بعض الحالات ، تكون الجهات الحكومية غير فعالة وغير كافية في تحمل أعباء الخدمات والأنشطة الإنتاجية ، ولديها إخلاص محدود ومتدني في القيام بالتنمية الاقتصادية وتحقيقها.
- ✓ الاستهلاك المفرط الذي يحد من قدرة الأفراد على الادخار ، ورفاهية الدول النامية لا تقتصر على الأفراد ، بل تمتد إلى الاستخدام المفرط للموارد الاجتماعية من قبل الحكومة في أشياء لا تتماشى مع متطلبات التنمية.

أما المعوقات السياسية فتتمثل في عدم وجود تنظيم سياسي يحقق الاستقرار الوطني بحيث لا تتقدم المصالح الشخصية على المصلحة العامة ، واتخاذ قرارات تنموية اقتصادية تؤدي إلى تغييرات عميقة تتطلب استقراراً سياسياً. وتسعى الدولة جاهدة لجعل المجتمع أفضل والخروج من المشاكل. المشكلة تدريجية لأن وجود تنظيم سياسي عقلاني في الدولة يجعلها قوة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية دون الحاجة إلى تكامل التنظيم السياسي للدولة مع التنظيم القانوني والاجتماعي والإداري ، وتحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة أمر مستحيل.[1]

بالإضافة إلى كل ما سبق ، فإن العوائق الخارجية أمام تقدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، والتي يمكن تعريفها بأنها عقبات تتعلق بالظروف الدولية والجوانب الاقتصادية والتجارية والمالية الأجنبية وغيرها ، تنعكس في البلدان النامية من حيث الأسعار. ومن حيث شروط التبادل التجاري بشكل عام ، بالإضافة إلى وصفها بأنها المركز المهيمن للشركات متعددة الجنسيات ، والاحتكار المهيمن في السوق الدولية ، فقد أدى ذلك إلى اختلالات في اقتصادات البلدان النامية ، وأدى ضعف المنافسة التجارية جعل هذا من أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق هذه البلدان لأهداف التنمية الاقتصادية.

[1] حربي محمد موسى عريقات (1992)، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص31.

العقبات التنظيمية والتكنولوجية:

معوقات إدارية في مسيرة التنمية الاقتصادية ، تتمثل في عدم توفر الإمكانيات الإدارية والفنية والمهنية لدفع عجلة التنمية إلى الأمام ، حيث لا بد من التخلص من الأساليب الإدارية المعقدة والروتينية والبيروقراطية والطوائف والمذاهب في مختلف المجالات. لأنه يعتبر أحد معوقات التنمية حيث أن تطوير الإدارة ضروري لكل مجال لمواكبة التقدم في نقل التكنولوجيا للإدارة بطريقة تناسب كل دولة ، وتعزيز الدورات التدريبية وتركيزها بشكل مشترك تحسين مستوى الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص ، حيث أن هاتين الإدارتين مسؤولتان عن عملية التنمية الإدارية الوطنية.[1]

4- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعيق تقدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الافتقار إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رأس المال ، حيث إن الطلب على رأس المال تحكمه اتجاهات الاستثمار ، والتي ، كما أشرنا بالفعل ، مدفوعة بشكل أساسي حسب قدرة السوق. يتم تحديد رأس المال من خلال الرغبة والقدرة على الادخار ، وطالما أن دخل الفرد منخفض بسبب القدرة الإنتاجية المنخفضة ، فإن القدرة على الادخار ستنخفض. لذلك ، تتطلب التنمية الاقتصادية بذل جهود في مرحلة مبكرة لتكوين رأس المال اللازم لتحقيق أهداف التنمية المحددة.

تحدد التنمية الاقتصادية مصدر التمويل ، وليس العكس ، لذا فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تتطلب الانتباه إلى جميع المصادر الضرورية للعملية ، لذلك سنشرح بإيجاز بعض مصادر التمويل ، سواء كانت أجنبية أو محلية.

مصادر التمويل المحلية:

تتمثل مصادر رأس المال المحلي في المدخرات ، والتي تنقسم إلى نوعين: المدخرات الطوعية والمدخرات الإجبارية.[2]

[1] حربي محمد موسى عريقات (1992)، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف (2001)، مرجع سبق ذكره، ص217.

أ- الادخار الاختياري:

إنه شيء يقوم به الأفراد والجماعات والمؤسسات طواعية وطوعية وفقًا لإرادتهم الخاصة ، دون تدخل خارجي لإجبارهم على القيام بذلك. تنعكس المدخرات المحلية في مدخرات القطاع المنزلي ، ومدخرات الشركات ، ومدخرات القطاع والحكومة.

❖ **مدخرات القطاع العائلي:**

يتجلى في الفرق بين الدخل المتاح والاتفاق على جوانب مختلفة من الاستهلاك. تعتبر المدخرات القطاعية في البلدان النامية أهم مصدر للادخار للقطاع المنزلي ، وينعكس ذلك في مدخرات التقاعد مثل أقساط التأمين والمعاشات ، وكذلك الزيادات في الأصول النقدية الشخصية التي تحتفظ بها نقدًا أو بأي شكل آخر ، والمشتريات الاستثمار المباشر في أرض ، متاجر ، إسكان ، إلخ.

❖ **مدخرات قطاع الأعمال:**

ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادي ، أي كلما زادت أهمية هذا النشاط ، زادت المدخرات المرتبطة به ، والعكس صحيح. مدخرات القطاع العام والقطاعي.

❖ **مدخرات القطاع الخاص:**

وينعكس ذلك في الأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها الشركات المساهمة فقط وليس الشركات الأخرى ، أي كلما زادت أرباح الشركات ، زاد ادخارها.

❖ **مدخرات القطاع العام:**

وهي مملوكة مباشرة للحكومة ، أي أن أرباح مشاريعها الخاصة تعود إليها. لذلك ، يمكن زيادة المدخرات في القطاع من خلال مكافحة الهدر والهدر الاقتصادي والعمل على زيادة الإنتاجية ، والعكس صحيح إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج. كفاءة الإنتاج المنخفضة ، والآلات التي عفا عليها الزمن ، وانخفاض مستوى الإدارة ، وما إلى ذلك ، وإلا فإنه سيؤدي حتماً إلى تقلص الأرباح وحتى الخسائر.[1]

[1] عبد النعيم محمد مبارك (1999)، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، ص 589 – 601.

ب- الادخار الاجباري:

إنه الجزء الذي يُقتطع قسريًا من دخل الفرد ، أو يُفرض على الفرد بقوة لا يمكن السيطرة عليها ، ويتجلى بشكل أساسي في المدخرات الحكومية والمدخرات الجماعية.

❖ **الادخار الحكومي:**

هو الفائض الذي يحققه القطاع الحكومي ، وهو أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ، وهو ناتج عن إيرادات الإنفاق الحكومية المتكررة ، وهو نتيجة استحواذ الحكومة على التضخم ، حيث يصدر البنك المركزي الجديد العملة التي تستخدمها الحكومة وبعضها يستخدم في مجال الاستثمار.

❖ **الادخار الجماعي:**

وهو يشير إلى المدخرات التي يتم خصمها قسرا من دخول فئات معينة في المجتمع ، وتنعكس هذه المدخرات في رصيد مختلف صناديق التأمين الاجتماعي ، وفي المقابل ، يمكن لدافعي هذه المدخرات الحصول على مثل هذه المزايا. مثل الخدمات الطبية والتعويضات والمعاشات ... الخ.

التمويل المصرفي:

يشير إلى التمويل من خلال النظام المصرفي المحلي ، وهو المصدر الرئيسي لتمويل تنمية الاقتصاد الوطني ، ونظراً لافتقار المصارف المالية إلى القدرات الذاتية ، فهي من أهم المؤسسات المالية التي توفر الاحتياجات التمويلية المختلفة لها. قطاع العمل. الموارد ، ويتم تلبية هذه الاحتياجات التمويلية من خلال سوقين ، سوق المال وسوق المال.

يمكن فهم الدور التمويلي الذي تلعبه البنوك بالطرق التالية:

✓ **الوظائف التقليدية:** والتي تتمثل في:

- قبول وخلق الودائع سواء تعلقت بالأشخاص أو المؤسسات العمومية أو الخاصة.
- تقديم القروض مع ضمانات بتسديد تلك الأموال والفوائد.

✓ **الوظائف الحديثة:** ينطلق الدور التمويلي الذي تلعبه البنوك من خدمات حديثة ومتطورة ، تنعكس أهميتها في النواحي التالية:

– تعتبر البنوك من أدوات الاستثمار ، وتتركز استثماراتها في الحقوق المالية (قروض ، أسهم ، سندات) ، من خلال الاستثمار في تمويل مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة ، مع الحرص على جديتها حتى تتمكن من استرداد رأس المال.

– يقوم البنك الآن بتقديم الاستشارات المالية للعملاء وإرشادهم وتوجيههم بشأن كافة الصعوبات والقضايا التي يواجهها المشروع.

– مول البنوك عملية الاستيراد والتصدير ، مما يساعد على تلبية طلب الدولة على السلع لزيادة الإنتاج والجودة ، وكذلك تشجيع تصدير المنتجات المحلية من خلال إيجاد أسواق خارجية للمنتجات المحلية.

– تساهم البنوك في دعم سياسات التخصيص الكامل أو الجزئي للبرامج العامة من خلال دورها الأساسي: دورها التمويلي في شراء الأسهم ودمجها في محافظها الاستثمارية والإقراضية وفق سياساتها الاستثمارية ، وإعداد دراسات الجدوى الخاصة بمؤسسات القطاع العام للتحويل. للقطاع القيام بدور استشاري.

– تساهم البنوك في إنشاء الأسواق المالية وتنميتها من خلال إنشاء صناديق الاستثمار أو التمويل ، وخدمة نشوء الأسواق المالية وتنميتها.

في الختام ، قد يعتقد المرء أن التمويل المالي الكافي ضروري للاقتصاد الوطني لأنه أساس التقدم الاقتصادي ، ولأن دور رأس المال هو زيادة إنتاجية الأفراد ، وبالتالي المساعدة على تسهيل عملية التنمية الاقتصادية. التطور والتقدم.

الموارد الخارجية للتمويل:

عندما تقوم الحكومة بتمويل المشاريع والوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية عندما يكون التمويل الداخلي غير كافٍ ، فإنها ستلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية لدعم مصادر تمويلها الداخلية ، والتي يمكن أن تقتصر على ثلاثة مصادر رئيسية:

أ- تعزيز حصيلة الصادرات:

تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الدخل القومي ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق القومي ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.[1]

ب- الاستثمارات الأجنبية:

والتي تأخذ شكلين هما:

- ✓ **استثمارات أجنبية مباشرة:** يديرها أجانب لأنهم يمتلكون أو يمتلكون جزءًا منها بالكامل.
- ✓ **استثمارات أجنبية غير مباشرة:** هي استثمارات في السوق المالية الوطنية في شكل قروض أو مشتريات أجنبية للأوراق المالية (أسهم ، سندات) تحقق عائدًا معقولًا على رأس المال دون اتخاذ الأجانب قرارًا.

ج- المنح والإعانات الأجنبية:

تشمل المساعدات الخارجية المنح غير القابلة للاسترداد التي لا تندرج تحت الديون ، والإعانات بما في ذلك القروض طويلة الأجل للدول النامية من قبل الدول المتقدمة أو الوكالات الدولية ، والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل لتنمية الدولة الصينية ذات الدخل المنخفض.[2]

إذا كانت أسعار الفائدة مستقرة نسبيًا ، أي لا تخضع لتقلبات شديدة ، وإذا تم استخدام هذه القروض لمشاريع تزيد الإنتاج ، فسيكون المقرض قادرًا على تغطية عبء خدمة الدين ، ولكن في الحالة المعاكسة ، عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة و تقلب مستمر إذا تم استخدام القرض للاستهلاك ، أو لمشاريع لا يمكن إنتاجها لفترة طويلة ، فإن هذه العوامل تؤدي حتما إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن القرض في خدمة الدين.[3]

---

[1] عبد المنعم محمد مبارك (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 602.

[2] سمير محمد عبد العزيز (1998)، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص408.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف (2001)، مرجع سبق ذكره، ص314.

التمويل عن طريق السوق المالية:

في أي اقتصاد ، نميز وجود سوق للأوراق المالية ، والذي ينقسم إلى سوقين: سوق النقد للمعاملات المالية قصيرة الأجل وسوق رأس المال للمعاملات المالية طويلة الأجل ، والتي ترتبط وظائفها الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالكفاءة. يعمل السوقان على خلق اندماج بين القطاعات التي تقوم بالاستثمار الحقيقي وتكوين رأس المال وتلك التي تخلق المدخرات.[1]

في سياق التمويل النقدي للاقتصاد من خلال سوق المال ، يجب زيادة السوق المالية ، حيث أن الأخيرة هي وسيلة بديلة لتمويل الاقتصاد دون التقليل من أهمية التمويل المصرفي ، والذي يجب أن يظل فعالاً. يمكن أن يعزز نظام التمويل من خلال السماح للوكلاء الذين يحتاجون إلى تمويل التقدم بطلب للحصول على قروض مباشرة. من وكيل له القدرة على التمويل.[2]

لذلك ، فإن الأسواق المالية ، مثل المؤسسات المالية ، هي في قلب القطاع المالي للاقتصاد وفي قلب التنمية الاقتصادية. يلعب السوق المالي دورًا مهمًا في تمويل التنمية الاقتصادية ، وهو من الآليات المهمة للتنمية الاقتصادية. جمع الموارد المالية وتوجيهها واستخدامها في المشاريع الاستثمارية من خلال دورها كوسيط. إنه يخلق جوًا ومكانًا ومساحة تجمع بين المدخرين والمستثمرين ، مما يوفر لمن لديهم فوائض مالية الفرصة لاستثمار مدخراتهم من ناحية ، والذين يعانون من عجز مالي الأموال اللازمة للتوسع والنمو.[3]

يعتبر السوق المالي حلقة وصل مهمة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال دوره في زيادة المدخرات ، لأن السوق المالي يشجع الوحدات المتبقية على خفض الإنفاق الاستهلاكي لصالح المدخرات ، ومحاولة تنظيمها في قنوات محكمة لتحديثها واستخدامها لمختلف الأجزاء يوفر هذا النشاط التمويل ، ويتمثل دوره أيضًا في خلق سيولة كافية للمستثمرين إذا كانوا يرغبون في تسهيل استثمارات المحفظة من خلال إمكانية تحويل الاستثمارات طويلة

[1] حمزة محمود الزبيدي (2001)، الاستثمار والأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص115.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، مشروع التقرير حول اشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر2000، ص27.

[3] عمر صقر (2002-2003)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، جامعة حلوان، فرع قطر، ص ص120-122.

الأجل بسهولة إلى أصول سائلة بأسعار مناسبة لاستيراد مدخراتهم أو يريدون لتغيير محافظ الأوراق المالية الخاصة بهم.

5- برامج التنمية الاقتصادية كأداة لتحقيق التنمية:

يدرك مراقبو الوضع في البلدان النامية أنهم ، من خلال سعيهم المستمر لتحقيق التنمية الاقتصادية ، قاموا بتنفيذ مجموعة متنوعة ومتنوعة من برامج وخطط التنمية وفقًا للظروف والأنظمة الاقتصادية المختلفة التي تم في ظلها صياغة وتنفيذ هذه البرامج. يمكننا نشير إلى أن برامج التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة من خلال استخدام الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من أجل إخراج الاقتصاد الوطني من حالة التخلف. ركود النمو المستدام ، الذي يشمل جميع القطاعات ويؤدي في النهاية إلى التنمية الاقتصادية.

باختصار ، يمكن القول إن خطة التنمية الاقتصادية تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية:

- ✓ الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيقها.
- ✓ الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف المعلنة.
- ✓ الوقت اللازم لتحقيق هذه الأهداف.

علاوة على ذلك ، تتأثر خطط التنمية الاقتصادية بالظروف واللوائح الاقتصادية الخاصة بكل دولة ، مما يميز بين نوعين من خطط التنمية الاقتصادية:

برامج التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق:

تعتمد هذه الخطط على نوع من الخطة يسمى "خطة رأس المال" أو "خطة موجهة" أو "خطة إرشادية". وكانت هذه الخطط العظيمة "1929-1933" تهدف بشكل رئيسي إلى تفادي الاختلالات المحتملة في الاقتصاد الوطني من أجل الحفاظ على استقراره ، بالإضافة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأخرى من أهمها زيادة الإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل ، موازنة ميزان المدفوعات.

ويتحقق ذلك من خلال استخدام أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية المختلفة التي يمكن للدولة من خلالها التأثير على مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني مثل: الاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات وأنظمة السوق الرئيسية الأخرى التي لا تضر بحرية النشاط الاقتصادي يتعلق بالسعر ويمكن تمييز نوعين من البرامج:

- ✓ **برامج اقتصادية تعتمد على التخطيط الارتباطي:** والتي تهتم أساسا بمشاكل التوازن وليس النمو.
- ✓ **برامج اقتصادية تعتمد على الخطيط البنائي:** حيث لا تقتصر على معالجة مشاكل التوازن، وإنما تهتم بمشاكل النمو وإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي.[1]

برامج التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه:

تعتمد هذه الخطط على نوع من التخطيط يعرف بالتخطيط الاشتراكي أو "التخطيط القيادي" ، وهو مصمم للإدارة والتطوير من خلال تحديد مجموعة متماسكة من الأهداف والأولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وتحديد وسائل وأساليب الاقتصاد القومي. الخطط إلزامية لأنها تتحكم في مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي ، سواء كان إنتاجًا أم تطويرًا أم توزيعًا.

يمكن تقسيم خطط التنمية الاقتصادية إلى عدة أنواع حسب المعايير المستخدمة للتمييز ، وفي هذا الصدد يمكن ذكر التقسيمات التالية:[2]:

أ- تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس الفترة الزمنية:

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

- ✓ **برامج تنمية اقتصادية طويلة الأجل:**

عادة ما تغطي عشر سنوات أو أكثر. تركز الخطط عادةً على التغييرات العامة مثل: الدخل القومي ، والاستثمار القومي ، ومستويات التوظيف ، وميزان المدفوعات ، وما إلى ذلك ، وفي هذه الخطط يتم تقليل مستوى التفاصيل واستخدامها كدليل لإعداد إجراءات أخرى.

---

[1] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد (2001)، أساسيات علم الاقتصاد، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص321 – 322.

[2] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد (2001)، المرجع نفسه، ص325.

✓ **برامج تنمية اقتصادية متوسطة الأجل:**

البعد الزمني لهذه المشاريع ، الذي يتراوح من 3 سنوات إلى 7 سنوات ، أكثر تفصيلاً من المشاريع السابقة ، بالإضافة إلى توزيع العمالة ، فإنه يشمل أيضًا هيكل الصناعة واختيار مشاريع استثمارية محددة .

✓ **برامج تنمية اقتصادية قصيرة الأجل:**

تختلف مدة هذه الخطة من عام واحد ، وعادة ما تكون مرتبطة بالميزانية العامة للدولة ، وتتميز بالتفصيل الدقيق لجميع مكوناتها ، حيث أنها تتبع تنفيذ مشاريع مختلفة ، قد يستغرق بعضها أكثر من عام[1].

ب- **تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس الشمول:** وتنقسم إلى ثلاثة أقسام كذلك هي:

✓ **برامج تنمية اقتصادية شاملة:**

هي برامج تشمل الاقتصاد الوطني بأكمله ، ويتم تمثيلها في هذا المجال من خلال خلق المنافسة فقط في البلدان التي يمثل فيها القطاع العام النسبة الأكبر من الاقتصاد الوطني وهو المسؤول عن تنفيذ معظم أهداف البرنامج وحيث يكون القطاع الخاص. يلعب دورًا مهمًا. تحفيز كفاءة البرامج العامة ، خاصة في ظل تخلف محو الأمية العام وانخفاض مستوى المسؤولية الاجتماعية.

✓ **برنامج تنمية اقتصادية قطاعية:**

يوجد هذا النوع من البرامج في البلدان التي ليس لديها قطاع عام كبير ، أو لديها قطاع رئيسي تريد تحديثه وتلجأ إلى تطوير خطة تنمية اقتصادية قطاعية تتضمن أهدافًا فرعية لذلك القطاع.

✓ **برامج تنمية اقتصادية على مستوى المشروع:**

هي مجموعة مصممة لدراسة إمكانية إقامة مشروع معين وربحيته التجارية والاقتصادية..

ج- **تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس البعد الجغرافي:**

وتنقسم إلى قسمين هما:

[1] حسين عمر (1985)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص91.

✓ **رامج تنمية اقتصادية على المستوى الوطني:**

وهي برامج تشمل جميع أقاليم البلد حتى يتم تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عادل ومتوازن بين كل أقاليم البلد.

✓ **برامج تنمية اقتصادية على المستوى الاقليمي:**

وتقوم الدولة بتنفيذها على مستوى منطقة معينة من خلال صياغة خطط التنمية الاقتصادية الإقليمية (البلدان التي تختلف في مستوى التنمية الاقتصادية بين المناطق) ، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي بين مناطق الدولة نفسها.

د– تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس درجة المركزية:

وتنقسم بدورها إلى قسمين هما:

✓ **برامج تنمية اقتصادية مركزية:**

هي برامج تعتمد على التدخل العام للسلطة المركزية في تحديد أهداف هذه البرامج أو اختيار المشاريع أو القطاعات أو المناطق التي تغطيها هذه البرامج وتنفيذها..

✓ **برامج تنمية اقتصادية لامركزية:**

هي خطط تنمية اقتصادية يتم صياغتها وتنفيذها بمشاركة فعالة من السلطات والجماعات المحلية ، حيث لها الحرية في اختيار المشاريع والقطاعات التي تغطيها ومنحها الحرية في تنفيذ هذه الخطط على المستوى المحلي. تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي والتي من شأنها أيضًا تحسين تنفيذ هذه البرامج.

الخاتمة:

أصبحت التنمية الاقتصادية محط اهتمام الباحثين والمفكرين ، وبسبب طبيعة التغيرات في الاقتصاد ، وخاصة تلك التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كان هناك اهتمام متزايد بها ، والذي استمد من نظريات عديدة تتناول هذه القضية، مما يتطلب من العديد من البلدان تحقيق أعلى معدلات النمو من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال توفير المنتجات اللازمة ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة الدخل القومي والتوزيع العادل ، أي باتباع السياسات والنظريات الحديثة التي تتكيف مع التغير السريع. الظروف الأهداف المتوقعة للتنمية الاقتصادية.

إلا أن هناك عوائق عديدة أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، منها ندرة رأس المال الاقتصادي ، وانخفاض الإنتاجية ، وانتشار الاقتصاد المزدوج في الدول النامية ، ومشكلات الأسواق المحلية الضيقة وغير الكافية والضعيفة في هذه الدول. يتجلى الاستثمار فيها ، بالإضافة إلى بعض الحواجز الاجتماعية ، مثل النمو غير المنضبط لبعض سكان المجتمعات وعلاقتها بالثروة المادية ، ونقاط الضعف في التعليم ، فضلاً عن ضعف الإدارة والتخطيط ، في جهود العديد من البلدان لتعزيز التقدم الاجتماعي. الإسراف في الإنفاق.

الفصل الثاني:

تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

بعد استقلال الجزائر ، تم اعتماد الخيار الاشتراكي كأسلوب لبناء المجتمع الجزائري في مختلف المجالات مثل الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، ولم يكن هذا الاختيار مصادفة ، ولكنه نتيجة للعديد من المتغيرات العالمية المتعلقة بالتقسيم العالمي للعمل في الجزائر. هذا الوقت. تحاول الجزائر التغلب على الأسباب الجذرية للتخلف ، ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة ، والتركيز على زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، على غرار اتجاه التصنيع بروح نهج تنموي متكامل ومدفوعات خاصة. ، هذه الدول لديها منظور فريد يعتقد أن هذا هو أفضل حل ممكن لتنمية مواردها الطبيعية والاستثمار في الموارد البشرية ، حيث أنه يوفر فرص عمل أكثر إنتاجية لأفراد المجتمع ، وبالتالي تمكينها من تضييق الفجوات بين العلوم والتكنولوجيا و المجتمعات المتقدمة التي يوجد بها تفاوت اقتصادي.

نفذت الجزائر سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسساتها الاقتصادية العامة في إطار خطتها الخمسية الأولى للفترة 1980-1984. إلا أن هذه السياسة أسفرت عن بعض النتائج ، كان معظمها سلبيًا وغير متوقع في نهاية عام 1984 ، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتباع هذه العملية وإتمام إصلاحات أخرى ، خاصة بعد فترة وجيزة من هذه العملية (أي من 1986 2019) ، الاقتصاد الجزائري وجدت نفسها في عدد من الاضطرابات ، مثل تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، وتراجع معدلات الاستثمار ، وتراجع الواردات ، وتقلص الوظائف ، وارتفاع التضخم ، ... وغيرها من المؤشرات السلبية.

المبحث الاول: حالة الاقتصاد الجزائري منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق.

تبنت الجزائر نهجا اشتراكيا بعد الاستقلال ، من جهة لحماية الاقتصاد الوطني والتخلص تدريجيا من تبعية البلاد من جهة ، ودعم تحقيق الاستقلال الاقتصادي من جهة أخرى. ساعدها على الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى تأسيس الاقتصاد الحديث. تظهر هذه النتائج أن النمو الاقتصادي للجزائر انخفض بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية والانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 1986. وبالتالي ، فإن سلبية الاقتصاد الجزائري هي في الأساس اقتصاد ريعي تعتمد إعادة إنتاج المؤسسات الاقتصادية فيه على عوامل غير ذاتية.

دفع الوضع الاقتصادي الخطير في الجزائر السلطات إلى إصدار سلسلة من التشريعات والقوانين منذ عام 1988 لتسريع عملية إصلاح التعليم ، والتخلص من الوضع الحرج الذي وصل إليه مستوى الأداء الاقتصادي ، وتسريع وتيرة التعليم. اعادة تشكيل. تهدف الإصلاحات إلى دخول اقتصاد السوق ، والمتوقع أن يتم ذلك في أوائل عام 1991.

المطلب الأول: تحول الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق.

تعود حتمية الاتجاه إلى اختيار اقتصاد السوق ،كما ذكرنا سابقاً ، بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً ، فهناك عدة أسباب دفعت الجزائر إلى تغيير مشهدها الاقتصادي ، حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وخارجية. كالآتي:

1- الأسباب الداخلية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

هناك عدة عوامل جوهرية مرتبطة بالاقتصاد الوطني وراء التحول الاقتصادي في الاتجاه الجديد ، نلخصها في الآتي:

- ✓ بلغ معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري 30٪.
- ✓ تصل نسبة البطالة إلى حوالي 25٪ من القوى العاملة الأصيلة وخاصة فئة الشباب.
- ✓ تؤدي الاختلالات في مؤسسات القطاع العام إلى اختلالات دائمة في الموازنات الوطنية.

✓ تستوعب مرافق الإنتاج ، التي تمثل 50٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، حوالي (5/4) من عائدات الصادرات.

وتمثل هذه العناصر بعض المعوقات التي تمنع الاقتصاد الوطني من الانطلاق في ظل الظروف والشروط المناسبة ، كما أنها توفر الشروط التي يجب توافرها حتى يعود الاقتصاد الوطني إلى التوازن ويوفر تنمية مستقرة ومستدامة. قواعد توقع بدء النشاط الاقتصادي.

2- الأسباب الخارجية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

كانت البيئة الدولية التي كانت فيها الجزائر في ذلك الوقت من أهم المؤثرات التي دفعت بانتقالها إلى النظام الاقتصادي الجديد ، بالإضافة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي زعيم المعسكر الشيوعي ، مما أدى بالعالم إلى قطب أحادي. القوة ، في الولايات المتحدة باعتبارها أقوى اقتصاد في العالم وتحت قيادة القوى العسكرية ، دخلت مرحلة أحادية القطب من التقدم العالمي.

حاولت المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية) فرض قيود مالية على الجزائر ، خاصة بعد أزمة النفط في الثمانينيات ، حيث شكل دخل الميزان التجاري من الصادرات الهيدروكربونية المصدر الرئيسي ، حوالي 97٪ انهيار العملة الصعبة ، بمعنى أن الإيرادات انخفضت من أكثر من 63 مليار دينار في عام 1985 إلى أقل من 36 مليار دينار في عام 1986 ، فمن الضروري تطبيق مبدأ الاعتماد على الذات من خلال إسناد المهام إلى القطاع الخاص ، مما يضمن قدرًا أكبر من الكفاءة والكفاءة.[1]

تعتبر الملكية الخاصة والمصالح الخاصة من أهم ركائز نظام اقتصاد السوق ، والتي تعني حرية الأفراد في امتلاك السلع والاستفادة منها ، واستخدامها في الطرق التي تخدم مصالحهم الشخصية ، وبالتالي المصالح الجماعية. الدافع الفردي هو المحرك الحقيقي لهذا النظام الاقتصادي.[2]

الحرية الاقتصادية والحوافز الربعية من ركائز اقتصاد السوق ، وهو ما يعني حرية الإرادة للقيام بالأنشطة الاقتصادية دون تدخل الدولة ، سواء من حيث الإنتاج أو المشاريع الاستثمارية أو مشاريع التوسع. مما يؤدي إلى

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، مرجع سبق ذكره، ص263.

[2] بيار أنولاي (1980)، آليات اقتصاد السوق، طبعة جامعة باريس، ص20.

إقامة المنافسة الحرة بين المنتجين لتحقيق أكبر ربح ممكن. خلال هذه الفترة ، هناك منافسة بين المستهلكين لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرضا.

يعد عدم وجود تضارب بين المصالح العامة والخاصة أحد ركائز اقتصاد السوق ، وتفرض الدولة من خلال جهات رقابية مرخصة العقوبات اللازمة على المخالفين للقانون بحيادية ، وبالتالي حماية المستهلكين من الجشع ، ومكافحة السلوكيات المخالفة لقانون التوريد. والطلب ، والالتزام بتنظيم المنافسة والاحتكار ومكافحة الغش التجاري.

من ركائز اقتصاد السوق الحرية السعرية ، ويخضع اقتصاد السوق لقانون العرض والطلب في سوق تنافسية ، وينظم الأنشطة الاقتصادية ويتحكم فيها ، ويحدد الاحتياجات المادية والرغبات ، والمستهلكون هم صناع القرار الذين يحددون الجودة ويحددونها للسلع والخدمات التي تعمل في نظام. يقوم السوق بإصدار الأسعار للعمل كوسيط بين العرض والطلب.

تتطلب عملية الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق عدة إجراءات في برنامج يسمى المرحلة الانتقالية لإنشاء آلية اقتصاد السوق ، والتي تركز على[1]:

- ✓ الحرية الاقتصادية وتراجع الدولة.
- ✓ الاصلاحات المؤسساتية.
- ✓ الانفتاح على العالم الخارجي.
- ✓ إعادة هيكلة القطاع العمومي والخوصصة.
- ✓ إصلاح النظام المالي والنقدي.
- ✓ ترقية وتشجيع القطاع الخاص.
- ✓ تحرير الأسعار وإقامة سوق عمل.

[1] ج. شولدر (1997)، المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هارماتان، باريس، ص32.

3- أهداف التحول نحو اقتصاد السوق:

إعادة النظر في دور الدولة في القضايا الاقتصادية والنظر في بداية جيدة ، مما دفعها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ، حيث تحاول تحقيق مجموعة من الأهداف المتوقعة من هذه التحولات الاقتصادية ، نلخص هذه الأهداف على النحو التالي:

- ✓ إعادة التوازن إلى القطاعات التي يمكن أن تشرع في التنمية للحد من ارتفاع معدلات البطالة.
- ✓ التخلص من العبء المالي من الضرر الدائم الذي يلحق بالقطاع العام ، خاصة عندما تكون الموارد المالية شحيحة ومكلفة.
- ✓ الاستمرار في تسريع وتيرة التصنيع في الدولة من خلال إعادة هيكلة وتقوية الهيكل الصناعي.

يمكن تحقيق هذه الأهداف المعلنة من خلال مجموعة متنوعة من التدابير ، والتي نذكرها أدناه:

- ✓ خلق مساحة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال الموافقة على قوانين الاستثمار.
- ✓ الوصول إلى الأسواق الدولية من أجل الكفاءة والفعالية.
- ✓ محاربة التضخم والسعي للسيطرة على ميزان موازنة الدولة وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية ضمن إطار استراتيجي يهدف إلى تحديد دور الدولة في اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: واقع وتطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات.

ولدعم تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد السوق ، تم إطلاق ثلاث دفعات من الإصلاحات الاقتصادية ، الأولى في عام 1988 ، والثانية في عام 1991 ، والثالثة في عام 1994. بدأت الجزائر تظهر بوادر انتقال إلى اقتصاد السوق قبل اكتماله ، والإطار القانوني ، حتى قبل ربطه بعقد مع صندوق النقد الدولي ، لم يعلن عن قيمة الدينار حيث ترك الدينار ، وانخفضت القيمة الرسمية للنار. بين عامي 1987 و 1991 ، بنسبة 210٪ مقارنة بالدولار.

1- الدفعة الأولى من الإصلاحات1988.

كانت أزمة النفط عام 1986 كافية لتسليط الضوء على جميع نقاط الضعف في النظام المخطط مركزيًا ، عندما انخفضت عائدات تصدير النفط والغاز في الجزائر إلى 50٪ ، شرعت السلطات في عدد من الإجراءات

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية حيث تبنت برنامجًا تصحيحيًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. اللامركزية تدريجياً في عملية اتخاذ القرار وتطوير آلية السوق هذه ، من ناحية أخرى ، القضاء على الاختلالات التي عانت منها مالية الدولة وتلك التي سببتها الفترة السابقة. الاقتصاد المستهدف ويشمل التدابير التالية:

1) إصلاح القطاع الصناعي:

في عام 1988 ، طورت الدولة جميع مؤسسات الدولة تقريبًا من المنظور القانوني والتشغيلي ، ثم وافقت في عام 1990 على خطة لشطب مبالغ ضخمة من الديون المعدومة المستحقة على المؤسسات ، وسادت سيطرة الحكومة المباشرة على هذه الديون المتراكمة منذ فترة طويلة.

2) استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:

نفذت الجزائر إصلاحات مهمة ، بدءا من الاستقلال المؤسسي ، بهدف تحقيق اللامركزية في صنع القرار ، كما يتجلى في القانون رقم 88-01 المؤرخ 12 كانون الثاني / يناير 1988 بشأن استقلال المؤسسات الاقتصادية ، والذي يمنح هذه الحرية المؤسسية.

3) الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:

من أجل تسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب العوائق أمام التوجيه الاقتصادي البيروقراطي ، تم إصدار القانون رقم 88-02 المؤرخ 12 يناير 1988 المتعلق بنظام التخطيط ، والذي وضع الأساس لعملية التخطيط اللامركزية.

4) مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي:

أحكام القانون رقم 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 بشأن إعادة تنظيم القطاع الزراعي العام والتنمية الزراعية المصاحبة لهذا القطاع ثم تقسيمه وخصخصته.[1].

[1] كريم النشاشيبي وآخرون (1998)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن، ص10.

5) منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني:

وفقا لأحكام القانون رقم 88-85 المؤرخ في 12 جويلية 1988 ، بلغ الاستثمار المحدد بالقانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 آب 1982 30 مليون دينار ، والاستثمار بموجب القانون رقم 90-10 لسنة 2004. الحد الأقصى هو 1990/14 المتعلق بقانون العملة والقروض ، والذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج من أجل تأمين التمويل للأنشطة التي تكمل أنشطتهم في الخارج المتعلقة بالسلع والخدمات الجزائرية[1].

6) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:

وفقًا لأحكام قانون النقد والتسليف الصادر في 14 أبريل 1990 ، يحق لغير المقيمين تحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل جميع الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة أو مؤسساتها أو أي شخص اعتباري. نص قانوني.[2]

7) صنع تأطير جديد للأسعار:

من أجل إعادة إنشاء آلية تستخدم السعر كأداة تحكم ، لم تظهر آلية السعر كأداة تحكم في الماضي ، وتعمل هذه الآلية من خلال الكمية ، لكنها اصطدمت بسياسات الدعم المهمة ذات الصلة. المنتجات الضرورية.

8) إعادة تنظيم التجارة الداخلية:

من خلال إعادة إنشاء وظائف تجارة الجملة (الفقرة 41 – قانون المالية التكميلي لعام 1991 ونشور وزارة الاقتصاد رقم 63 المؤرخ 20 أغسطس 1990) واستعادة المنافسة (سبتمبر 1988 مرسوم بإلغاء جميع الاحتكارات المسيطرة على الاقتصاد الجزائري لم يتم تأسيسه بموجب القانون).[3]

9) إعادة تنظيم التجارة الخارجية:

يتم ذلك عن طريق إزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، والسماح بإتمام المعاملات مع الدول الأجنبية من خلال وسطاء ، وإزالة القيود المتعلقة بإدخال العملات الأجنبية.

---

[1] المادة 187 من قانون النقد والقرض، الصادرة بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية العد 16.

[2] المادة 183 من قانون النقد والقرض، الصادر بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية العد 16.

[3] حسين بن يسعد (1991)، إعادة الهيكلة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص74.

10) التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية:

هذا التطهير المالي ليس مساهمة في عملة جديدة ، ولكنه إجراء جماعي لتمويلها بأموال خاصة (ديون) قبل الخزائن العامة ، وإعادتها إلى حالتها السابقة من خلال كشوفات بنكية للسندات أو مستندات التمويل ، وتخفيف العبء المالي. التكلفة من قبل الوكالة الاقتصادية العامة.

تهدف سياسة التطهير المالي المؤسسي إلى تحقيق هدفين رئيسيين[1]:

- ✓ تصحيح وتجنب كافة أوجه القصور التي أحدثها نظام الإدارة السابق والتي أثبتت فشله.
- ✓ تراكم الديون لتقليل درجة تأثيرها على الحياة اليومية للمؤسسة ومحاولة استرداد الديون طويلة الأجل من خلال سياسة كشف الحساب البنكي ، حيث أن تنقية وضع المؤسسة والبنك يخلق شكلاً جيدًا من التعاون بينهما.

11) مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات:

استقرار السوق من خلال الإجراءات الاقتصادية وتوفير المنتجات اللازمة لإدارة الطلب وحماية الإنتاج الوطني.

12) التحويل التدريجي للعملة الوطنية:

تشجيع القدرة التصديرية ومستويات احتياطي النقد الأجنبي من خلال تدابير تستند إلى تعقيم الفوائض والسيطرة الموازية على تنمية المعروض النقدي ، مما يسمح في نهاية المطاف للدينار بالانزلاق تدريجياً نحو قيمته الحقيقية.

13) إعادة هيكلة الدين الخارجي:

تفاقمت هذه الإصلاحات الأولى بسبب الأزمة السياسية عام 1991 لتخفيف ضغوط خدمة الدين.

على الرغم من أن هذه النصوص التشريعية والتنظيمية تلهم الثقة في نفوس الرأسماليين الخاصين ومن خلال الضمانات التي تحتويها ، إلا أن الصعوبات والعقبات تتمثل أساسًا في حالة التوازنات المالية الخارجية من جهة ،

[1] المرسوم التنفيذي 91-75 المؤرخ في 1993/03/16 – حسبا التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنونه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

والفاعلين البيروقراطيين من جهة أخرى ، مما يسمح بهذا النوع. الثقة في حالة من القلق. ونوعية المستثمرين تجعل أولئك الذين يطمعون في السندات المالية الوطنية.[1]

2- الدفعة الثانية من الإصلاحات 1991:

بدأت الموجة الثانية من الإصلاحات في أبريل 1991 بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي ، والتي نصت على إجراءات لتعميق الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بالفعل مقابل القروض. انشر نصين أساسيين:

1) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993:

فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار ، فإنه يفكك النظرة القديمة للتمييز بين الاستثمار الخاص والعام ويؤدي إلى:

- ✓ إرساء حرية الاستثمار حسب ما يطلبه صاحب المشروع.
- ✓ وضع نظام لحوافز الاستثمار وتوجيهه.
- ✓ يخضع الاستثمار لنظام إعلان عام بسيط.
- ✓ ضمانات للمستثمرين ، وخاصة حرية تحويل رأس المال الاستثماري ونطاق دخله ، وكذلك اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات ، الجزائر عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن الاستثمارات المضمونة.

2) المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993:

يتعلق بمراجعة القانون التجاري ، ولا سيما توسيع الشكل القانوني للشركات وإدخال أدوات تجارية جديدة مثل التوريق والتأجير.

خلال الفترة 1992-1993 ، تجلت حالة الاختلالات المالية الخارجية والداخلية من خلال أربعة عوامل مهمة ، وهي:

- ➢ **الاختلالات المالية الخارجية:** يعود هذا إلى الاستحقاق قصير الأجل للديون الخارجية ، والذي تسبب في أزمة في الواردات ، مما ألحق أضرارًا جسيمة بالاقتصاد.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 78.

➢ **عجز الميزانية:** كان هذا هو الحال مرة أخرى في عام 1992 ، لذلك يجب استخلاص ملاحظتين:

❖ **الملاحظة الأولى:**

ويرتبط ذلك بالتطور الجاد للعلاقة بين نفقات التشغيل وإجمالي الإيرادات ، والتي شكلت 61٪ من إجمالي الإيرادات في عام 1991 ، و 76٪ من إجمالي الإيرادات في عام 1992 ، و 93٪ من إجمالي الإيرادات في عام 1993. من ناحية ، تتخلى تدريجياً عن وظيفة الادخار الرئيسية في هذا الاقتصاد ، من ناحية أخرى ، يتم تمويل تكلفة المعالجة بالكامل تقريبًا من عجز الميزانية حيث لم يتبق لها سوى القليل جدًا وتحتاج إلى الكثير من المال وهذا هو بالضبط نفس ما حدث في السبعينيات مختلفة ، أي وفورات في الميزانية لتمويل تكاليف المعالجة. بشكل عام ، يسمح أيضًا بفائض إجمالي في الميزانية ، والغرض منه هو تمويل جزء من الاستثمار الإنتاجي للمؤسسات العامة[1].

❖ **الملاحظة الثانية:**

وهذا مرتبط بالاستثمار ، لأن العلاقة بين إجمالي تراكم رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي تزيد باستمرار عن 30٪ ، وهو مؤشر آخر للانكماش ، وأوضح أن رأس المال الثابت الهيكلي المتراكم في المجموع يستخدم بشكل طفيف للاستثمار الإنتاجي المباشر ، على سبيل المثال ابتداءً من 191.5 مليار دينار جزائري مقدّر بموجب قانون المالية لعام 1993 ، 102 مليار دينار أردني للاستثمار ، ومن 102 مليار دينار أردني ، 23.4٪ فقط للاستثمار الإنتاجي المباشر ، منها 12٪ لنفقات المعدات ، في هذه الحالة ، أي زيادة في الاستثمار ستضاعف الخلل فقط. وهكذا ، فإن الحصة النسبية للضرائب بخلاف الضرائب العادية في الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات: 25٪ في 1986 ، 18٪ في 1991 ، 1992.

3) **التضخم:**

نسبته أكثر من 30٪ ومحاولة احتوائه وتجنب تأثيره على الندرة وتطوير السوق الموازية من الأمور المهمة للتغلب على الأزمة. تتبع الوكالة سياسة تشكيل أسعار منتجاتها ، وسياسة الإنتاج ، وحرية البيع والمنافسة ، ونظام رفع ضوابط الأسعار والأسعار الإدارية ، مما يمنح الوكالة حرية رفع الأسعار أو خفضها في حالة المنافسة. في الاقتصاد ، في سياق ضيق العرض والطلب الزائد.

[1] أحمد بن بيتور (1988)، الجزائر في الألفية الثالثة تحديات وإمكانيات، دار مارينون، الجزائر ص 76-77.

كانت محاولات كبح التضخم إجراءات جزئية تفسر عدم التوازن في مستويات الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار.

4) الإعسار المالي الشديد:

ويرجع ذلك إلى الحاجة الخاصة من الجانب المؤسسي للقروض على المكشوف ، والتي لا يمكن أن تضمن سوى عوائد إنتاجية قليلة جدًا ، لذلك يتم تمويل النشاط الاقتصادي من خلال السحب على المكشوف العام وتمويل الميزانية للمؤسسات المصرفية لتحقيق العجز ، باستثناء السلع والخدمات ، الطلب المفرط على النقد الأجنبي والقروض. من ناحية أخرى ، فإن العرض في القطاع الإنتاجي ثابت ، وبعبارة أخرى ، فإن إجمالي الطلب أكبر من إجمالي العرض.

استجابة للمخاطر التي يمثلها تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي ، ابتداء من عام 1994 ، تمت صياغة خطة اقتصادية ومالية مدتها أربع سنوات لإعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وتهيئة الظروف اللازمة لاستقرار واستقرار الاقتصاد. تطوير. النمو الاقتصادي المستدام.

3- الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية (1994-1995):

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أبريل 1994 واستمرت حتى مارس 1995 ، حيث تدهورت أسعار النفط مرة أخرى في عام 1993 ، من 20 دولارًا للبرميل في عام 1993 إلى 14.2 دولارًا في عام 1994 ، بالإضافة إلى زيادة عبء التركيز المتزايد على سداد الديون الخارجية. إلى ظهور خصائص الأزمة المالية والاقتصادية ، إلى جانب عدد من الضغوط الداخلية والخارجية ، وجدنا أنه من ضغوط مصادر التمويل الداخلية:

- ✓ العجز الكلي للمالية العامة.
- ✓ نما عرض النقود بأكثر من 10.3٪ ، وارتفع التضخم إلى حوالي 30٪ في عام 1993.
- ✓ النشاط الاقتصادي راكد ومتوسط معدلات النمو الاقتصادي منخفضة.

ضغوط التمويل الخارجي هي كما يلي[1]:

- ✓ بلغت خدمات الدين حوالي 86٪ في عام 1993 ، مما دفع السلطات العامة إلى إعادة جدولتها.
- ✓ مدفوعات خدمات الدين وبلغت 28 مليار دولار خلال الفترة (91-93).
- ✓ خلال الفترة (1992-1993) انخفضت الواردات بشكل كبير ، وبلغت بالأسعار الجارية 50٪ فقط من مستوياتها عام 1985 ، الأمر الذي انعكس على المعروض من أنظمة الإنتاج ، وكذلك تراجع الإنتاج الإجمالي الذي انخفض في الواقع. في عام 1993 - 2.5٪.
- ✓ انخفض استهلاك الفرد بنسبة -6.4٪ بسبب أزمة السكن والبطالة.

لتخفيف الضغط ، توصلت السلطات إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن خطة استقرار اقتصادي (94-95) مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994 واتفاق امتثال "احتياطي" مع صندوق النقد الدولي في شكل خطة تسوية منظمة تم تنفيذ خطة استقرار اقتصادي مدتها عام واحد ، تلتها خطة تعديل هيكلي لمدة ثلاث سنوات ، كان التركيز خلالها على استعادة التوازن الداخلي والخارجي بمساعدة قروض متتالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تم اتخاذ عدة إجراءات وهي:

- ✓ تعديل الاتفاقية العامة وتشديد السياسة النقدية للحد من الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي تدريجياً.
- ✓ تخفيف الضغط الفوري للديون الخارجية الثقيلة من خلال إعادة جدولة أكثر من 17 مليار دولار على مدى أربع سنوات.
- ✓ تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية وخفض التعريفات الجمركية من 60٪ إلى أقل من 50٪ ومن 50٪ إلى 45٪.
- ✓ في أبريل 1994 ، انخفضت قيمة العملة بنسبة 17.40٪ ، وتم تعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى العملات الأجنبية ، وأصبح سعر الصرف 01 دولارًا أمريكيًا أي ما يعادل 36 دينارًا.
- ✓ إزالة الحد الأعلى لمعدلات الإقراض للقروض التجارية العامة.

[1] عبد الله بلوناس (2001)، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.

- ✓ تقليص عجز الموازنة إلى 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ إلغاء الدعم عن معظم السلع وحتى توسيعها لتشمل المواد الأساسية.
- ✓ استقرار إجمالي أجور العاملين في القطاع العام ، وضبط مدفوعات التحويل الحكومية ، والتخلي عن استثمارات القطاع العام من قبل وزارة المالية لفتح الطريق أمام التمويل المصرفي.
- ✓ استخدام الآليات التي تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية للمؤسسات والتنازل عن ديونها للخزينة.

إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وإجراء بعض التعديلات عليها عام 1992 لمعالجة الآثار الاجتماعية السلبية المتمثلة في:

- 210 دنانير / شهر للمناسبات او برامج النفع العام.
- تضمن الدولة الإعانات الأسرية ، وتحول الأجور لمرة واحدة إلى أصحاب العمل ، وتحول إعانات التقاعد إلى صندوق التقاعد الحكومي.
- إنشاء صندوق للتأمين ضد البطالة ونظام للتقاعد المبكر.

استلمت الجزائر قرضا قيمته 1.037 مليار دولار بما يعادل 731.5 دينارا مقسما إلى جزأين الجزء الأول 389 دينارا وتسلم مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقية والجزء المتبقي يتم الاتفاق عليه على شكل سداد. في السنة.

وتعهدت الجزائر بتنفيذ الخطة ، وهو التزام شهده حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي في ذلك الوقت ، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات النقدية والميزانية وتحرير التجارة الخارجية.[1]

ومن النتائج التي تم الحصول عليها بعد تطبيق الإجراء المذكور ما يلي[2]:

- ✓ بلغ سعر التحرير 85٪ ، وارتفع سعر النقل والبريد بنسبة 20٪ إلى 30٪.
- ✓ ضبط التضخم عند 29.05٪.
- ✓ تخفيض عجز موازنة 1994 إلى 5.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] APS, S 5/10/1996, Media Bank, N°26 Oct/Nov – 1996, P29.

[2] الهادي الخالدي (1996)، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، ص47.

- ✓ في نهاية عام 1994 ، ارتفع مخزون النقد الأجنبي بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي ، ووصل إجمالي المخزون إلى 2.6 مليار دولار أمريكي.
- ✓ خفضت قيمة الدينار من 23.4 دينارا لكل دولار إلى 35.1 دينارا لكل دولار.

توفر هذه الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي مؤشرا إيجابيا للدائنين حيث وافقوا على إعادة جدولة الدين الموقع في 1994 وتحديد فترة السداد بـ 16 سنة في إطار نادي باريس ، مما يمكّن الجزائر من إبرام 17 اتفاقية ثنائية.

بشكل عام ، يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يتم تنفيذه تحت الإشراف الفني والمالي لمؤسسات الدولة إلى تهيئة الظروف لبدء سلسلة أخرى من الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بأداء وفعالية نظام الإنتاج واستمرار النظام المالي الدولي. تدعم المؤسسات ماليًا وتقنيًا برامج التكيف الهيكلي ، وتمكين البلدان من الاستفادة من المساعدة الفنية ، واستخلاص التسهيلات من موارد الصندوق والبنك من خلال اتفاقيات التسهيل الموقعة.

4- برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995 – ماي 1998):

بعد انتهاء برنامج الاستقرار الاقتصادي ، أصدرت السلطات الجزائرية خطاب نوايا في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي لدعم سياسات التنمية التي تعتزم الجزائر تنفيذها ، طالبة مساهمته في الصندوق ، منذ ذلك الحين. تم التوصل إلى اتفاقية مع صندوق النقد الدولي 2003 في إطار برنامج التكيف الهيكلي لعام 2003 في إطار تسهيل القرض الموسع.

وبحسب الاتفاقية ، تم الحصول على مبلغ مالي قدره 1.169 مليون دينار جزائري ، وهو ما يعادل حصة الجزائر البالغة 127.9٪ في الصندوق. على هذا الأساس ، أبرمت الجزائر اتفاقًا إضافيًا في يوليو 1995 لإعادة جدولة الديون المستحقة من 6 يناير 1995 إلى 31 مايو 1998 ، ومن 1 يونيو 1995 إلى مايو 1996 الفوائد المستحقة الدفع بين 31 نوفمبر 1999 و 2011 ، هذه المبالغ مخطط لها يتم دفعها على 25 قسط نصف سنوي تزداد تدريجياً ابتداءً من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى 2011.[1]

[1] كريم النشاشيبي وآخرون (1998)، مرجع سبق ذكره، ص123.

الخطة هي تجسيد لإجراءات تنشيط الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق ، حيث تركز أهداف هذه الإصلاحات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مستويات التوظيف طويلة الأجل ، مع الاستمرار في تعميق عملية الإصلاح الهيكلي. بالنسبة للمؤسسات الصناعية ، البدء في خصخصة بعض المؤسسات العامة والاستمرار في تحرير الاقتصاد ، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتأثرة بهذه الإصلاحات.

خلال هذه الفترة ، تم اتخاذ عدة إجراءات ، منها[1]:

- ✓ حل المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها وحتى تطهيرها المالي ، ثم خصخصة بعضها.
- ✓ إنشاء شركات تأمين على الصادرات بهدف التنويع والارتقاء.
- ✓ إنشاء بنوك خاصة محلية أو مختلطة رأس المال أو فروع للبنوك الأجنبية.
- ✓ إنشاء بورصة لدعم خصخصة المؤسسات العامة.

فوائض الميزانية المتتالية بسبب السياسات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية ابتداء من عام 1995 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 04٪ ومتوسط معدل نمو متوقع بنسبة 50٪ خلال الفترة 1997-2000 ، ومن المتوقع أن يظهر الميزان التجاري فائضا يبدأ في عام 1998 بسبب التدابير المتخذة في هذا الصدد بسبب التحسن الكبير في الإيرادات بين عامي 1995 و 1997 بسبب التحسينات في أسعار النفط ، ظلت الإيرادات غير النفطية مستقرة إلى حد كبير ، باستثناء ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية ، في حين أن النفقات مدفوعة بسياسات التقشف في البلاد. وكانت الدولة في ذلك الوقت إضافة إلى رفع الدعم عن الأسعار وتجميد عملية التوظيف.

أكملت الجزائر المراحل المختلفة لتنفيذ الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي في عام 1998 ، ومن خلال عملية تقييم أجريت على المستوى الوطني ، وجدت بعض النتائج الإيجابية على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي ، والتي ذكرنا من بينها:

- ✓ انخفض التضخم من 39٪ في 1994 إلى 06٪ في 1997 واستمر في الانخفاض في السنوات التالية ، حيث وصل إلى 02٪ في 1999 و 2000.[2]

[1] حسين بن يسعد، طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور بجريدة الوطن، العدد 247، بتاريخ:1999/01/25، ص07.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2000)، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000.

- ✓ ازداد احتياطي النقد الأجنبي من 1.5 مليار دولار في عام 1993 إلى 2.1 مليار دولار في عام 1995 ، ليصل إلى 8 مليارات دولار بنهاية عام 1997 ، أي ما يعادل 9 أشهر من الواردات.
- ✓ انخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي من 83٪ عام 1993 إلى 30٪ عام 1997 ، ثم 28٪ عام 2000.
- ✓ تحول الناتج المحلي الإجمالي من انخفاض بنسبة 02٪ في عام 1993 إلى زيادة حيث قدر معدل النمو بنحو 04٪ في عامي 1995 و 1996 ، مع نمو تجاوز 4.2٪ في السنوات التالية حتى عام 2000.

بالإضافة إلى هذه النتائج الإيجابية ، يتم تنظيم الاقتصاد بشكل متزايد وفقًا لقواعد اقتصاد السوق ، ويتم تحديد الأسعار وفقًا لقوانين العرض والطلب ، وتم التخلي عن ضوابط الأسعار والدعم العام للسلع ، وتخلت الدولة عن الإنتاج. والأنشطة التجارية من خلال سن قانون إدارة رأس المال التجاري. وهي تنطبق على مؤسسات القطاع الخاص. في الوقت نفسه ، أرست الدولة أسس نظام مصرفي موجه نحو السوق وبدأت في فرض قيود على العملاء ، بما في ذلك المؤسسات. علاوة على ذلك ، تمت زيادة الحوافز الممنوحة للقطاع الخاص من خلال سن قانون الاستثمار وفوائده ، وكذلك قانون الخصخصة وقانون المنافسة.[1]

المطلب الثالث: تطور الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2000.

بعد تنفيذ برامج التكيف الهيكلي في الجزائر في التسعينيات ، خاصة بعد عام 1998 ، من جهة ، بسبب الجهود الوطنية لتحقيق النمو وتعزيز التنمية ، من جهة أخرى ، بسبب النمو الملحوظ للاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات ، من ناحية أخرى ، الرقابة المالية كما تحقق نجاح نسبي في ميزان العملات ورصيد العملات ، الأمر الذي دفع نائب رئيس البنك الدولي للاعتراف أواخر مارس 2001 بأن الاقتصاد الجزائري لديه مؤشرات إيجابية ، بما في ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 ٪ في عامي 1998 و 1999. إلى 6.2 ٪ في عام 2000 ، تظهر الأبحاث أن إجمالي قيمة الصادرات قد ارتفع إلى 10.8 ٪ في منتصف عام 2000 ، وانخفض إلى 9.4 ٪ في عام 2001.[2]

[1] عيسى مرازقة (2007)، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2006-2007، ص 145 – 146.

[2] كربالي بغدادي (2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثامن.

وضعت الدولة الجزائرية خطة طموحة لتعديل التشريعات الاقتصادية من وقت لآخر بما يتماشى مع التطورات الدولية والوطنية ، وأهمها تلك التي تمس قانون الاستثمار وقانون الخصخصة الصادر في أغسطس 2001 بتاريخ 01-03 و 01. - 04 يعدل الأمر القطاع والقطاع الخاص الذي ، بالإضافة إلى تمييزه عن قانون الاستثمار بالمميزات المذكورة سابقاً ، يوفر حوافز كبيرة للمستثمرين بهدف تحفيزهم وحثهم على الاستثمار في الجزائر.

تسعى الجزائر من خلال الجهود المبذولة بالفعل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي ، حيث تنعكس هذه السياسات في تنفيذ خطط التنمية الثلاث التالية:

1) **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:**

تم تنفيذه في 2001-2004 وخصص له ما مجموعه 525 مليار دينار ، أي ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي.

2) **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:**

تم تنفيذ البرنامج من 2005-2009 وخصص 150 مليار دولار ، وهو مبلغ كبير مقارنة بالبرامج السابقة.

3) **البرنامج الخماسي 2010 – 2014:**

وتعد هذه واحدة من أكبر خطط التنمية التي نفذتها الجزائر منذ الاستقلال ، حيث خصص لها إجمالي 286 مليار دولار.

وتهدف السياسة إلى إعادة تفعيل الطاقة الإنتاجية المتاحة وفق مبدأ التكثيف الذي يتحقق من خلال تحفيز الاستثمار والأجور وتسهيلات بدء التشغيل والتسهيلات الإقراضية. من خلال طريقتين للتعافي الاقتصادي ، أحدهما من خلال الاستهلاك والآخر من خلال الاستثمار ، تعتمد مسألة الانتعاش الاقتصادي على تهيئة الظروف لتوسيع جهود التنمية وتقوية هيكل وهيكل الاقتصاد من خلال إعادة هيكلة القطاع العام للاقتصاد وتوسيع القطاع

الخاص. الاستثمار والصناعات الصغيرة والمتوسطة الإطار التنظيمي لفتح آفاق الاستثمار المنتج في تجار الاقتصاد المحليين والأجانب[1].

1- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

تمت الموافقة على برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في أبريل 2001 ، ويُنظر إليه على أنه تخصيص مالي غير متناسب على مدى عمر البرنامج ، بقيمة إجمالية تقارب 525 مليار دينار جزائري ، أي ما يعادل 07 مليار دولار ، و 129 مليار دولار كمساعدات إنمائية للتنمية المحلية ، 90 مليار دولار. في مساعدات التنمية من أجل التنمية البشرية. وهذا برنامج ضخم مقارنة باحتياطيات النقد الأجنبي المسجلة قبل الموافقة عليه عام 2000 (المقدرة بـ 11.9 مليار دولار).

نفذت الخطة في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في تنفيذها على شكل توسيع للإنفاق العام ، وبدأ وضعها المالي في التحسن من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني.

أهم أسباب تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي:

ومن أهم الأسباب والدوافع التي دفعت الجزائر إلى اتباع سياسات الانتعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة ، بالإضافة إلى تلك المذكورة أعلاه ، نذكر أيضًا ما يلي[2]:

✓ ضعف معدل النمو الاقتصادي:

أثرت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ عام 1986 وما بعده على معدل النمو المنخفض للاقتصاد ، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1987-1994 0.5٪ ، مما دفع الحكومة إلى تنفيذ سياسة إصلاحية بمساعدة النقد الدولي. تمويل.

---

[1] سايح بوزيد (2013)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2012-2013)، ص344.

[2] نبيل بوفليح (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، ص 43-44.

✓ **تسجيل نسبة نمو متوسطة سالبة في قطاعي الفلاحة والزراعة:**

تقدر بـ -1.15٪ و -1.57٪ على التوالي ، بسبب الروابط بين القطاع الزراعي والعوامل المناخية السائدة ، وكذلك الأزمة الهيكلية والمالية التي يعاني منها قطاع الصناعة العامة والتي أحدثت أثراً سلبياً.

✓ **ارتفاع معدلات البطالة:**

بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية في الجزائر عام 1986 ، ارتفع معدل البطالة من 9.7٪ عام 1985 إلى 21.4٪ عام 1987 ، بزيادة قدرها 11.7 نقطة مئوية ، وارتفع معدل البطالة بشكل مطرد عام 1990 ، حتى وصل إلى أعلى مستوى منذ الاستقلال ، يقدر في عام 2000 بنسبة 29.8٪.

أهداف سياسة دعم الانعاش الاقتصادي:

يهدف برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف نهائية رئيسية:

- ✓ الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.
- ✓ خلق فرص العمل والحد من البطالة.
- ✓ دعم التوازن الإقليمي وتنشيط المساحات الريفية.

يتم تحقيق هذه الأهداف الرئيسية من خلال الأهداف الوسيطة التي تعتبر قادرة على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ، وهذه الأهداف هي[1]:

- ✓ إعادة تنشيط الطلب الكلي ، والتي تحولت خلالها السياسة الاقتصادية من السياسة الاقتصادية على غرار الفطر الكلاسيكي الجديد التي أتى بها برنامج صندوق النقد الدولي إلى فكرة كينزية ركزت على تنشيط الاقتصاد من خلال تنشيط الطلب الكلي من خلال السياسة المالية ، لا سيما من خلال زيادة الإنفاق العام. فعالية النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- ✓ دعم المستثمرين الزراعيين والشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهم منتجين مباشرين للقيمة المضافة والتوظيف.

[1] كريم بودخدخ (2010)، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر "2001 – 2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم – الجزائر، ص194.

✓ إنشاء وتنفيذ بنية تحتية تسمح للنشاط الاقتصادي بالتعافي وتلبية الاحتياجات الضرورية للسكان ، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على تنمية الموارد البشرية.

مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي:

تمحورت خطط دعم الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001-2004" حول تعزيز الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الزراعي وصيد الأسماك ، والبناء والأشغال العامة ، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات ، والأنشطة المتعلقة بالتنمية المحلية والبشرية.

الجدول رقم (01): التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

العنوان	الفصول	المبلغ (مليار دج)	المبلغ (مليار دولار)
دعم الأنشطة الانتاجية	الزراعة	65	0.87
	الصيد والموارد المائية	9.5	0.13
المجموع الجزئي		**74.5**	**0.99**
التنمية المحلية	التنمية المحلية	133	1.51
	التشغيل والحماية الاجتماعية	16	0.21
المجموع الجزئي		**129**	**1.72**
تقوية الادارة العمومية وتحسين نمط العيش	التجهيز الهيكلي للمناطق	142.9	1.91
	إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية، المرتفعات والواحات.	67.6	0.90
المجموع الجزئي		**210.5**	**2.81**
تنمية الموارد البشرية	التربية الوطنية	27	0.36
	التكوين المهني	9.5	0.13
	التعليم العالي	18.9	0.25
	البحث العلمي	12.38	0.17
	الصحة والسكان	14.7	0.20
	الشباب والرياضة	4	0.05
	الثقافة والاتصال	2.3	0.03
	الشؤون الدينية	1.5	0.02
المجموع الجزئي		**90.28**	**1.2**
	حشد الموارد	20	0.27

السياسات المرافقة	تأسيس صندوق الشراكة	22.5	0.30
	تهيئة المناطق الصناعية	02	0.03
	صندوق ترقية المنافسة الصناعية	02	0.03
المجموع الجزئي		**46.5**	**0.62**
المجموع الكلي		**550.78**	**7.34**

المصدر: تقرير الجزائر في القمة العالمية للتنمية المستدامة (2002)، جوهانسبرج، ص 36-37.

يوضح الجدول رقم (01) أن أكبر مبلغ من إجمالي مخصصات البرنامج لتعزيز الإدارة العامة وتحسين أنماط الحياة هو 210.5 ، وهو ما يمثل 38.22٪ من إجمالي مخصصات البرنامج ، مما يعني أن التركيز على الجوانب الإدارية والدعم لا يزال قائما بالنظر إلى البرامج السابقة: الجوانب الاجتماعية التي اقتضتها الأزمة ، حيث تلقى الإعداد الهيكلي للمناطق مبلغ 142.9 مليار دينار ، وتنشيط القرى الجبلية ، بالإضافة إلى الهضاب والواحات ، مما عانى من نزوح جماعي خلال الأزمة الأمنية ، وقد تم تخصيص 67.6 مليار دج ، والتنمية المحلية ذات قيمة عالية ، لدعم أنشطة الإنتاج وتنمية الموارد البشرية ، مع تخصيص 74.5 مليار دج و 90.28 مليار دج ، على التوالي ، بإجمالي تمويل يقدر بنحو 129 مليار دج.

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	نسبة المجموع (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.3	53.1	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني لسنوات 2001، 2002، 2003 و2004.

نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (02) أنه على مدى السنوات الأربع لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ، تم توجيه الحصة الأكبر إلى قطاعات الهندسة والبنية التحتية الرئيسية ، مع إجمالي فائدة تقدر بـ 210.5 مليار دينار جزائري ، أي ما يعادل 40.1. ٪ من الإجمالي ، الأمر الذي دفعها لتوضيح أن إصرار الدولة على تغطية العجز والتأخيرات في القطاع بسبب تأثير الأزمات الاقتصادية أو الأمنية المعروفة في البلاد أجبرها على تقليص الإنفاق الحكومي على الاستثمارات لاستعادة التوازن المالي. في الموازنة العامة ، سيساعد دعم القطاع على استعادة المؤسسات الوطنية المنتجة في كل من القطاعين العام والخاص ، مما سيؤدي إلى توسيع أنشطتها ، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتقليل حجم البطالة. أما عن السنوات الأربع فقد كانت الحصة الأكبر للقطاع عام 2001 ، وبلغت نصيبه قرابة 48٪ من المبلغ المخصص للقطاع ، وأثناء تنفيذ البرنامج كان المبلغ الإجمالي المقدر 100.7 مليار دج بقيمة 210.5 مليار دج.

كما حصل قطاع التنمية المحلية والبشرية على نصيب كبير ، حيث تم تخصيص 38.9 في المائة من الإجمالي للبرنامج على مدى أربع سنوات ، مما يشير إلى أن الدولة تسعى إلى تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ودعم الإنسان. الموارد ستؤدي إلى زيادة معدل التنمية البشرية وبالتالي انخفاض معدل الفقر الاجتماعي ، وبالمقارنة بين السنوات الأربع ، فإنها تكسب حصة كبيرة في العامين المقبلين مقارنة بالعامين الماضيين.

فيما يتعلق بقطاع الزراعة والثروة السمكية ، تبلغ حصته من الإجمالي المخصص للبرنامج على مدى أربع سنوات 12.4٪ ، أي ما يعادل إجمالي الدينار المالي 65 مليار دينار ، وهو ما يمكن أن يعزى إلى الدعم الذي تلقاه هذا القطاع في البلاد. التنمية الزراعية منذ عام 2000. في إطار البرنامج ، وهو برنامج منفصل عن برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ، يُنظر إلى هذا المبلغ على أنه دعم للبرنامج السابق ، من حيث حصة القطاعات الأربعة ، لاحظنا أن والمبلغ المخصص ما فتئ يتزايد على مدى السنوات ، بالإضافة إلى ما عدا العام الماضي ، قدرت حصته بنحو 12 مليار دينار.

أما المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بنحو 45 مليار دينار بما يعادل 8.6٪ من المبلغ الإجمالي على مدى أربع سنوات ، خاصة لتمويل الإجراءات السياسية المتعلقة بالبرنامج الهادفة إلى دعم وتعزيز تنافسية الدولة. والقطاع الخاص.

بشكل عام ، كان عام 2001 أكبر مبلغ تم الفوز به بين سنوات أخرى من برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ، حيث قدرت حصته بـ 205.4 مليار دينار ، وبدأ هذا المبلغ في الانخفاض عامًا بعد عام. مما يشير إلى أن الحكومة تعتزم تنفيذ محتوى الخطة. يهدف البرنامج إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أقصر وقت ممكن.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009):

يتم تنفيذ البرنامج في إطار البرامج والمشاريع التي تم الشروع فيها وتنفيذها في إطار استمرار برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) ، والذي يتميز باستئناف نشط للتنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الأمني إلا بعد ارتفاع أسعار النفط في الجزائر تحسن الوضع المالي ، حيث بلغت قيمته 38.5 دولار للبرميل عام 2004 ، مما أدى إلى تراكم احتياطيات النقد الأجنبي ، وهو ما يعادل مبلغ مالي قدره 43.1 مليار دينار. في نفس العام الذي استمر في النمو بمعدل 3.8٪ خلال السنوات التي تم فيها تنفيذ البرنامج ، وانخفض معدل البطالة من 29٪ إلى 24٪ ، وتم الانتهاء من آلاف التركيبات الأساسية.

أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تم تصميم البرامج التكميلية لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف متعددة ، بما في ذلك:[1]

- ✓ **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:**

كان للأزمات السياسية والاقتصادية ، كما عاشتها الجزائر في التسعينيات ، تأثير سلبي على نوعية وكمية الخدمات العامة ، من جهة ، مما جعل تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة لتحسين إطار الحياة ، من جهة أخرى ، استمراراً لأنشطة القطاع الخاص من أجل ازدهار الاقتصاد الوطني.

[1] كريم بودخدخ (2010)، مرجع سبق ذكره، ص202.

✓ **حسين مستوى معيشة الأفراد:**

يتم تحقيق ذلك من خلال تحسين كل جانب من الجوانب التي تؤثر على نمط حياة الفرد ، سواء كانت الصحة أو السلامة أو التعليم.

✓ **تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية:**

ويرجع ذلك إلى الدور الذي تلعبه الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير الأنشطة الاقتصادية ، حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي ، وتلعب البنية التحتية دورًا مهمًا في تطوير الأنشطة الإنتاجية ، وخاصة في دعم الزيادة. إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية النقل. نقل البضائع والخدمات وعوامل الإنتاج.

✓ **رفع معدلات النمو الاقتصادي:**

وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا مهما حيث أن حجم الأموال المخصصة له هو الأكبر على الإطلاق حيث تقدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري مقارنة بالبرامج السابقة و 668 مليار دينار من قبل المجلس الأعلى لكم. وتقدر الموارد المتبقية بالإضافة إلى برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي بحوالي 1.071 مليار دينار ، والأموال الإضافية تقدر بـ 1.191 مليار دينار وتحول إلى حساب الخزانة بمبلغ 1.140 مليار دينار.

وتنقسم الخطة إلى خمس خطط فرعية ، كما هو مبين في الجدول رقم (03) ، ويمكن القول إن قطاعي التنمية البشرية والمحلي هو الأكثر استفادة من هذه الخطة ، بمبلغ مالي قدره 1908.5 مليار دينار ، أي 45.5. ٪ من اجمالي المبلغ لاستكمال مليون وحدة سكنية كهدف للوصول للهدف 1.65 مليون منزل بزيادة تقدر بـ 65٪ لصالح قرار رئيس الجمهورية بالتضمين بالخطة العدد من المساكن المنجزة في 31 ديسمبر 2010 بلغت 1.048 مليار وحدة ، منها الإسكان الريفي 42٪ والإسكان الحضري 58٪.

الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

البرامج	المبلغ المخصص	النسبة من اجمالي المبلغ (%)
01- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	45.5
السكنات	555.0	
التعليم العالي	141.0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
تزويد السكان بالماء والكهرباء	192.5	
التضامن الوطني	95	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
باقي القطاعات	216.5	
02- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**40.5**
النقل	700	
الأشغال العمومية	600	
المياه	393	
التهيئة العمرانية	10.15	
03- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**08**
الفلاحة والتنمية الريفية	300	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
الصيد البحري	12	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
04- برنامج تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.8**
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة	67	
البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
05- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجموع الكلي	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، الموقع الالكتروني للوزير الأول www.cg.gov.dz.

تقدر مشاريع البنية التحتية بحوالي 40.5٪ أي ما يعادل 1703.1 مليار دينار جزائري من الإجمالي ، حيث يغطي هذا المبلغ أكثر من 18000 من الآبار التي تم إنجازها والتي حققت تقدماً ملحوظاً. خلال فترة البرنامج ، تم ترميم وتطوير 67369 كيلومترًا من شبكة الطرق ، بالإضافة إلى بناء 1250 مرفقًا فنيًا.

وعلى صعيد برامج دعم التنمية الاقتصادية ، حصل قطاع الزراعة والتنمية الريفية على معظم الأموال المخصصة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية والبالغة 300 مليار دينار لدفع القطاع الزراعي نحو تحسين الاقتصاد الوطني. إنتاج وتعزيز تنمية المنتجات المحلية لتقليل فاتورة استيراد المواد الغذائية على وجه الخصوص.

وفيما يتعلق بخطط تطوير الخدمات العامة ، تقدر النسبة المخصصة لها بـ 4.8٪ من إجمالي اعتمادات الخطة الخمسية ، أي ما يعادل 203.9 مليار دينار ، المخصصة مباشرة لوزارة الداخلية والعدل ، حيث أنها أكثر مسؤولية عنها. وفي الخدمة العامة يقدر المبلغ المالي بـ 203.9 مليار دينار. 99 مليار دينار. قطاع المال والتجارة يتلقى 67 مليار دينار.

أما بالنسبة لبرنامج تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة ، فمن إجمالي المخصصات للخطة الخمسية (2005-2009) ، تقدر المخصصات بنحو 50 مليار دينار.

بشكل عام ، تمكنت الجزائر من الخروج من دائرة الركود الاقتصادي منذ عام 2002 ، وذلك بفضل زيادة الإنفاق العام ، وخاصة في مجال المعدات ، بالإضافة إلى الحد من البطالة من خلال سياسات التشغيل التي تنفذها الدولة. حسب الصيغ والبرامج المختلفة المعتمدة.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الخماسي (2010-2014):

تُعرف أيضًا باسم الخطة الخمسية الثانية ، وهي تسعى إلى تحقيق الاستدامة في الأمن الغذائي للدولة من خلال الاستراتيجيات التي تقع في صميم السياسة. جميع المشاركين في عملية التنمية وظهور حوكمة زراعية ومناطق ريفية جديدة ومواصلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في البرامج المذكورة أعلاه والتي تم فيها

تخصيص مبالغ ضخمة لم يتم الحصول عليها في برامج التنمية السابقة ، والتي بلغت إلى 21،214 مليار دينار جزائري إلى 286 مليار دينار جزائري ، بما في ذلك البرامج قيد التنفيذ ، تم تخصيص 9،680 مليار دينار جزائري لدعمها بما يعادل 130 مليار دولار أمريكي ، وتم وضع برنامج جديد على مدى السنوات الخمس المقبلة بمبلغ مالي قدره 11،534 ديناراً جزئياً. ، أي ما يعادل 155 مليار دولار.

من أهم الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها ما يلي:

- ✓ رفع متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي من 06٪ خلال الفترة (2000-2008) إلى 8.33٪ أثناء تنفيذ الخطة.
- ✓ زيادة الإنتاج الوطني وتحسين أنواعه المختلفة.
- ✓ بالإضافة إلى حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة ، ودعم التنمية المستدامة والتوازن الإقليمي وتحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية.
- ✓ الإدارة المستدامة للآلات الصناعية وتحسين التكامل بين الزراعة والصناعة.
- ✓ خلق 750.000 فرصة عمل دائمة.

الاجراءات المتخذة من أجل التحكم في الانفاق الحكومي ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014):

تم اتخاذ الترتيبات لجعل الإنفاق الحكومي عقلانيًا بشكل متزايد ولتعزيز الحملة على الأضرار التي تلحق بالممتلكات العامة. نجد[1]:

- ✓ **احتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة:**

لذلك لا يمكن تنفيذ أي خطة معتمدة إلا بعد الانتهاء من البحث وعدم توفر الحاوية العقارية لتنفيذها.

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz، ص 39-40.

✓ **التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية:**

يتم ذلك من خلال أراضي زراعية محمية بشكل جيد وتم تشكيل لجنة لاتخاذ قرار بشأن الخصومات العقارية اللازمة بعد إجراء مسح ميداني.

✓ **السهر على تسريع إجراء الصفقات وكذا على احترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية:**

تم تعزيز دور المدير المالي في المناطق القبلية ومناطق التحكم عن بعد حيث يتم تنشيط مجلس التجارة من خلال تقسيمه إلى فروع متعددة.

✓ **تعزيز أدوات الدراسة والانجاز:**

وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذين المجالين.

✓ **الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها:**

يتم ذلك من خلال توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية وهيئة المساءلة لتشمل الهيئات العامة لتعزيز تدابير مكافحة الفساد.

اشتمل هذا البرنامج على ستة محاور أساسية كما سيوضحها الجدول (04).

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).

المحاور	المبلغ المخصص	النسبة من اجمالي المبلغ (%)
01- المحور المتعلق بالتنمية البشرية	**10 122**	**49.6**
السكن	3700	
المياه	2060	
التعليم العالي	768	
التربية الوطنية	852	
التكوين والتعليم المهنيين	178	

الصحة	619	
الطاقة	350	
الشباب والرياضة	380	
الشؤون الدينية	120	
الثقافة والاتصال	246	
قطاعات اخرى	849	
02- المحور المتعلق بالمنشئات الأساسية	**6448**	**31.6**
الأشغال العمومية	3132	
النقل	2816	
تهيئة الاقليم والبيئة	500	
03- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية	**1566**	**7.67**
الفلاحة	1000	
الصيد البحري	16	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	100	
تحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية	400	
تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق النشاط	50	
04- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية	**1666**	**8.16**
الداخلية	895	
العدالة	379	
المالية والتجارة	334	
إدارة الأعمال	56	
05- المحور المتعلق بمكافحة البطالة	**360**	**1.75**
دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني	150	
استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة	80	
تراتيب التشغيل المؤقت	130	
06- المحور المتعلق بالبحث العملي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	**250**	**1.22**
تطوير البحث العلمي	100	
التجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الاعلام الآلي	50	
إقامة الحكم الالكتروني	100	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz.

يوضح الجدول رقم (04) أن الحصة الأكبر من التمويل المخصص لهذه الخطة تقع في المحور المتعلق بالتنمية البشرية ، بإجمالي يقدر بـ10122 مليار دينار جزائري ، أي بنسبة 49.6٪ من إجمالي مخصصات الخطة الخمسية ، باعتبارها الأكبر. وتأتي الحصة في هذا المحور من نصيب الإسكان في القطاع ، حيث تم تخصيص 3700 مليار دينار جزائري لترميم النسيج العمراني واستكمال 2 مليون (02 مليون) منزل. مبلغ ضخم من المال يشمل انجاز 35 سدا و 25 مشروعا لتحويل المياه وانشاء 34 محطة لتنقية المياه واكثر من 3000 عمل لتوفير مياه الشرب والتطهير وحماية المدينة من الفيضانات.

أما المحور المتعلق بالبنية التحتية ، فيبلغ مغلفه المالي 6448 مليار دينار جزائري ، يستحوذ قطاع الأشغال العامة على النصيب الأكبر منه والبالغ 3132 مليار دينار جزائري ، والمخصص لاستكمال طريق شرق–غرب السريع ، ازدواجية ما يقارب 700 كيلومتر. عمليات الطرق السريعة الوطنية ، وتحديث الطرق الأخرى ، بالإضافة إلى استكمال وتحديث أكثر من 20 ميناء صيد ، وتقوية ثلاثة مطارات.

وعلى محور تحسين الخدمة العامة تقدر التخصيصات الإجمالية بـ1666 مليار دج بنسبة 8.16٪ من الإجمالي ، وتستحوذ وزارة الداخلية على الحصة الأكبر المقدرة بنحو 895 مليار دج لدعم وإنجاز المهام المختلفة المتعلقة بالخدمات العامة. القطاع في فروعه. وحصل القضاء على 379 مليار دينار جزائي لتنفيذ أكثر من 110 لجان قضائية و 120 مؤسسة جنائية ، إلى جانب تحديث وسائل العمل القضائي.

أما محور التنمية الاقتصادية فتبلغ قيمته المالية 1،566 مليار دينار أو 7.67٪ من الإجمالي ، يستحوذ القطاع الزراعي منها على 1،000 مليار دينار جزائري لإنجاز الغابات والمزارع الرعوية والزيتون. وكذلك دعم الزراعة من خلال خفض أسعار المحاصيل. تطوير برامج مهمة وتحديث التقنيات والوسائل لدعم هذا النشاط.

تتلقى مكافحة البطالة ، والبحوث العملية ، والتقنيات الجديدة ، ومحور الاتصالات 360 مليار و 250 مليار دينار ، على التوالي ، لدعم هذه الصناعات وتنميتها.

بشكل عام يمكننا القول إن التوزيع القطاعي للخطط المذكورة أعلاه يعكس رغبة الدولة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التوظيف من أجل تحسين وضعها الاقتصادي مع دعم التنمية الاجتماعية.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بمراحل متعددة ، وفي كثير من الحالات اضطرت البلاد إلى اللجوء إلى تدابير الإصلاح المضادة لتجنب أو تخفيف حدة الأزمات ، لا سيما تلك الناجمة عن انخفاض أسعار الوقود وارتفاع الدين الخارجي.

المطلب الأول: الاصلاحات الاقتصادية في الثمانينات "إعادة هيكلة المؤسسات".

هناك عاملان رئيسيان وراء إصلاح النظام الاقتصادي الجديد: الأول هو العوامل الداخلية ، أي نمو المؤسسات الاقتصادية الوطنية أثناء تنفيذ خطة التنمية ؛ والآخر هو العوامل الخارجية ، وعلى رأسها القيود المالية التي تفرضها الدولة. الاقتصاد العالمي. الظروف ، خاصة بعد انخفاض أسعار الوقود إلى ما بين 10 دولارات و 18 دولارًا في عام 1986 بعد سقف 40 دولارًا في النصف الأول من الثمانينيات ، حيث أدى ذلك إلى انهيار الميزان التجاري لصادرات الوقود. [1]

لقد مر النظام الاقتصادي الجزائري بعدة مراحل من الاستقلال إلى ما بعد الإصلاح ، من مرحلة الإدارة الذاتية التي بدأت في عام 1963 ، إلى مرحلة الإدارة الاشتراكية في عام 1971 ، إلى مرحلة إعادة الهيكلة في عام 1980 ، ثم إلى مرحلة الإصلاح اللاحقة. تحت ضغط نظام الاقتصاد العام لعام 1988 ، ما يسمى بصناديق المساهمة ، وأخيراً سياسة الخصخصة ، ما يسمى بنظام الشركة القابضة ، من أجل تحسين كفاءة وأداء هذه المؤسسات ، اتخذت السلطات العامة إجراءات جديدة تقول إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للمؤسسات. [2]

[1] نبيلة، 2013، ص 87-71

2 الطيب داودي، ماني عبد الحق. (2006). تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية. (العدد 3، المحرر) مجلة المفكر. ص 137

1- إعادة الهيكلة العضوية:

هو تقسيم المنظمة إلى مؤسسات صغيرة ، بحيث يمكن للمديرين التحكم في الربحية وتحسينها. قسم 50 مؤسسة عامة كبيرة إلى 300 مؤسسة جديدة أكثر تخصصًا. كما تقرر إعادة تنظيم وحدات الأعمال وفق المحاور الخمسة الأولى. - خطة 1980-1984 تقسيم العمل بين الشركات الكبرى وأسباب هذه العملية كالتالي: [1]

- ✓ أدى حجم الشركات الجزائرية المملوكة للدولة إلى ضعف السيطرة.
- ✓ تتعدد مهام مؤسسات الدولة مما يؤدي إلى عدة مشاكل منها: [2]
  - لا تمارس ميزة تقسيم العمل ، والكفاءة منخفضة.
  - تنخفض إنتاجية عوامل الإنتاج.
  - الحصول على نتائج سلبية.
  - صعوبة نقل المعلومات بين الوحدات المؤسسية.

باختصار ، يمكن القول أن إعادة التنظيم العضوي هي تحول عقلاني لتنظيم الوسائل المؤسسية الاقتصادية من أجل القضاء على المشاكل الهيكلية والتنظيمية الناشئة عن الهيكل التنظيمي القديم.

2- اعادة الهيكلة المالية:

وينعكس ذلك في جميع الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإثبات الاستقلال المالي للمؤسسات ، ونتيجة عجز المؤسسات الاشتراكية ، وزيادة حجم المديونية للبنوك بسبب ارتفاع الديون. والغرض من هذه العملية هو تخصيص الأموال لمؤسسات الدولة لتغطية العجز المتكرر ، كما تتضمن تحويل الديون طويلة الأجل إلى ديون قصيرة الأجل ، أي تغيير هيكل التمويل بدلاً من تغيير قيمته.

فيما يلي قائمة بالإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتنفيذ هذه الإصلاحات: [3]

- ✓ تكليف بنك التنمية الصيني بتمويل المؤسسات التي تعاني من عجز من خلال تقديم قروض طويلة الأجل.

1 نبيلة، 2013، ص 87

2 الطيب داودي، ماني عبد الحق، المرجع السابق. ص 137

3 نبيلة، 2013 ، ص 87

- ✓ تخصيص سلف الخزينة العامة غير القابلة للاسترداد كـ "أموال دعم".
- ✓ إعادة هيكلة الديون المؤسسية وتسوية الديون بين الوكالات.

بعد تنفيذ سياسات إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العامة في إطار الخطة الخمسية الأولى من 1980 إلى 1984 ، وبدون مساعدة جهات خارجية ، شهد الاقتصاد الوطني بعض التداعيات السلبية غير المتوقعة على المستوى النقدي والاقتصاد. حتى أن الوضع الاجتماعي المتمثل في معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة ، وانخفاض معدلات الاستثمار ، وارتفاع معدلات البطالة ، وارتفاع معدلات التضخم ، دفع السلطات الجزائرية إلى إلقاء نظرة فاحصة على الاقتصاد بشكل عام وفيما يتعلق بالمؤسسات العامة بشكل خاص ، وأهمها: وهو استقلال المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها الصناعية ، من خلال:

- ✓ تطبيق نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير.
- ✓ تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ التوجه من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الجديدة.

ومع تدهور الوضع ، اتخذت السلطات الجزائرية خطوات لإجراء إصلاحات شاملة كان الهدف منها التخلي عن الاقتصاد الموجه والتوجه نحو اقتصاد السوق والمنافسة.

1- استقلالية المؤسسات في ظل الإصلاحات الجديدة:

استقلال الهيئات العامة معروف بالقانون رقم 88-01 المؤرخ 12 كانون الثاني / يناير 1988 ، والذي يتضمن القانون التوجيهي للهيئات العامة والقانون رقم 88-02 المتعلق بالتخطيط.

يقصد بالاستقلالية منح المؤسسات الاستقلالية والفصل عن الوصاية ، بهدف زيادة ربحيتها الاقتصادية والاعتماد على مواردها المالية لتفعيل الاستقلال. في سبتمبر 1989 ، فيما يتعلق بإعادة الهيكلة واعتماد سياسات اقتصاد السوق ، تم اتخاذ الخطوة الأولى لتنفيذ تحرير التجارة الخارجية في عام 1989 ، بالاعتماد على آلية العرض والطلب للتسعير ، ومنح الاستقلال لخمسة بنوك تجارية.

2- اعادة الهيكلة الصناعية من منظور الاصلاحات:

تتم هذه العملية في إطار الالتزامات التي تم التوصل إليها مع صندوق النقد الدولي ، وإعادة الهيكلة الصناعية التي تهدف إلى إعادة تنظيم أدوات الإنتاج في المؤسسات الوطنية من أجل زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وإدخالها في التقسيم الدولي للعمل.

نفذت الجزائر أول خطة استقرار اقتصادي مدتها عام واحد بدأت في أبريل 1993 ، بالاعتماد على الحلول التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما تم الاتفاق على خطة استقرار ثانية في 22 مايو 1995 وتم تمديدها حتى عام 1998 ، تستهدف النمو المعتدل وتخفيض التضخم إلى 6٪ بنهاية التطبيق. البرنامج. بين 1994-1999 ، كلفت عملية تنظيف الوكالة 13 مليار دولار لإعادة هيكلة القطاع العام ، لكنها أخفقت في تحقيق أهدافها المعلنة. [1]

الأسباب الحقيقية لعملية الخصخصة أمران: سياسة الانفتاح الجزائرية على رأس المال الدولي ، وتحول القطاع العام إلى رأس مال خاص ، وأزمة نظام الإنتاج الصناعي التي تعتبر أزمة. تدار رأس المال من قبل الدولة ويشكل أحد الجوانب الأساسية للإصلاح الاقتصادي ، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بعد اتفاق مع مؤسسة Bruton-Wells ، التي تعتقد أن القطاع الخاص لديه القدرة على تنمية الموارد.

المطلب الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي.

لم تتوقف الجزائر عن طريق تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إصلاحات اقتصادية كبرى ، لكنها واصلت العمل على القضاء على البطالة وتحسين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. يتم تلخيص هذه الخيارات على النحو التالي:

1 نبيلة، 2013 ، ص 87

1- برنامج مخطط "الإنعاش الاقتصادي 2000 _2004:

تشمل خطط الانتعاش الاقتصادي الأنشطة المصممة لدعم الأنشطة المؤسسية والإنتاجية والبنية التحتية والتنمية المحلية والبشرية. ولتقليل التوازن الإقليمي ، تبلغ تكلفة البرنامج 478 مليار دولار ، ويتوزع على النحو التالي:

الجدول رقم (05): هيكلة الاستثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000- 2004

هيكلة الاستثمارات	التكلفة
تحسين ظروف المعيشة	155
البنية التحتية الاقتصادية	124
الأنشطة المنتجة	74
الموارد البشرية والحماية الاجتماعية	76
البنية التحتية للإدارة	29
حماية الوسط	20
المجموع	478

المصدر: عقروب نبيلة: أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 1980-2010 مجلة العلوم _الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 2. 2013. ص 78

2- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2005 -2009

كان يُنظر إلى خطة الانتعاش الاقتصادي السابقة على أنها أداة لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في الجزائر لخلق بيئة مناسبة لاندماجها في الاقتصاد الخارجي العالمي.

الجدول رقم (06): توزيع الاستثمارات برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2005

القطاعات	التكلفة
تحسين ظروف المعيشة	1908.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1
دعم التنمية الاقتصادية	337.2
تطوير الخدمة العمومية	203.9
التكنولوجيا الجديدة للاستثمار	50
المجموع	4202.7

المصدر: عقروب نبيلة: أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 1980-2010 2010، مجلة العلوم _الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد2. 2013، ص: 78

يتضح من الجدول أن الحكومة الجزائرية تواصل تنفيذ استراتيجية التعافي في مجال التنمية من خلال دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمات العامة واعتماد التقنيات الحديثة لجذب الاستثمارات وتنميتها.

3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

استراتيجية متكاملة مع خطط سابقة تهدف إلى تحديث الاقتصاد وإيجاد توازن في المرافق العامة والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. توضح الرؤية التي وضعها رئيس الدولة ومحركات سياسة التنمية ، والرسم البياني أدناه محتوى هذه الإصلاحات.

الجدول رقم (07): مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014.

القطاعات	التكلفة
التنمية البشرية	10122
تطوير المنشآت الاساسية	6448
تحسين الخدمة العمومية	1666
دعم التنمية الاقتصادية	1566
الحد من البطالة	360
البحث العلمي والتكنوجيات الحديثة للاتصال	250
المجموع	2121

المصدر: مسعودي زكريا: تقييم اداء برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري- دراسة الفترة -2000-2019، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، ص 221

في هذه الخطة الخمسية 2010-2014 ، تم تخصيص 286 مليار دولار ، أي ما يعادل 21.214 مليار دينار. استهلكت مشاريع التنمية البشرية حوالي 50٪ من قيمة الاستثمار العام في عام 2010.

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

وتعتبر الخطة إضافة إلى الخطة السابقة ، وبدأ تنفيذها في أواخر عام 2015. أهداف البرنامج هي: [1]

- ✓ تأمين مكاسب اجتماعية من خلال إعطاء الأولوية لتحسين الظروف المعيشية والتركيز على قطاع الإسكان.
- ✓ نمو قوي في إجمالي الناتج المحلي ، من المتوقع أن ينمو بنسبة 7٪ بحلول عام 2019
- ✓ زيادة التركيز على التنويع الاقتصادي ، ونمو الصادرات خارج صناعة النفط والغاز ، وزيادة التركيز على التنمية الزراعية والريفية لتعزيز الاكتفاء الذاتي ؛
- ✓ التأكيد على قدرات ذوي الخبرة وتشجيع إنشاء مراكز التدريب.؛

1 زكرياء مسعودي. (2017). تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري -دراسة للفترة 2000-2019 المجلة الجزائرية للتنمية، عدد 06 جوان، صفحة 220

ومع ذلك ، مع دخول عام 2015 ، واستمرار انخفاض أسعار النفط ، بادرت السلطات الجزائرية ، من أجل قلب الاقتصاد ، بتبني عدد من الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الإنفاق العام. تم إغلاقه في 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمار العام ، والذي تضمن 3001 مليار دجو ، مما قد يشير إلى انخفاض التمويل المخطط لعام 2019 ، وجميع العمليات التي لم تبدأ ، والعديد من العمليات المصاحبة ، جميعها مجمدة.

الاستثمار العام للفترة المتبقية من عام 2017 هو إجراء يندرج في نطاق السياسة العامة لترشيد الإنفاق العام من خلال العمل على العمليات الضرورية ذات الأولوية القصوى والتي ستؤثر على أهداف الخطط السابقة. [1]

1 مسعودي، 2017، المرجع السابق. صفحة 221

الخاتمة:

الإصلاحات الهيكلية أصعب بكثير من تعديلات الاقتصاد الكلي ، ولم يتم إحراز تقدم يذكر في خصخصة التجارة الدولية وتحريرها. بل على العكس من ذلك ، حققت الإصلاحات نتائج أسرع في تخفيف الضغوط التضخمية ، واستقرار أسعار الصرف ، وخفض الميزانيات الوطنية العامة والدولية. أرصدة. عجز ، حيث أن تعديل قطاع الاقتصاد الحقيقي يتخلف كثيراً عن تعديل قطاع الاقتصاد النقدي ، الأمر الذي يهدد عملية الإصلاح برمتها ، وهناك مشاكل تحتاج إلى معالجة على المستويين الفني والسياسي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

سعينا من خلال الدراسة التي قمنا بها الى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في كيف تساهم الإصلاحات السياسية في تعزيز التنمية الاقتصادية حيث تمت معالجة هذه الإشكالية عبر فصلين حيث تم تتطرق في الفصل الأول الى التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تحديد مفاهيمها وخصائصها وأهدافها.

في الفصل الثاني من هذه الدراسة، نحاول إلقاء الضوء على تطور الاقتصاد الجزائر منذ الاستقلال والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وبناءً على هذا الفصل، لابد للجزائر التي تمر بمرحلة ازمة ان صح التعبير في ظل انخفاض أسعار البترول واثاره الفورية على التوازنات الداخلية والخارجية، وتعد اليوم الإصلاحات العميقة التي تأجلت طويلا اكثر من ضرورية والتي بدورها يجب تكييفها مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

النتائج:

الإصلاحات الهيكلية أصعب بكثير من تعديلات الاقتصاد الكلي ، ولم يتم إحراز تقدم يذكر في الخصخصة وتحرير التجارة الدولية. وعلى العكس من ذلك ، حققت الإصلاحات نتائج أسرع في تخفيف الضغوط التضخمية ، واستقرار أسعار الصرف ، وخفض الميزانيات الوطنية العامة والدولية. أرصدة. عجز ، حيث أن تعديل قطاع الاقتصاد الحقيقي يتخلف كثيراً عن تعديل قطاع الاقتصاد النقدي ، الأمر الذي يهدد عملية الإصلاح برمتها ، وهناك مشاكل تحتاج إلى معالجة على المستويين الفني والسياسي.

من ناحية أخرى ، إذا لم يتم تحقيق بعض الارتباط الموضوعي بين سياسات الإصلاح الاقتصادي وعملية الإصلاح السياسي وقضايا العدالة والإنصاف ، فمن المرجح أن تؤدي سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى:

- ✓ تهميش دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.
- ✓ تشتد التناقضات والاختلالات ، ويزداد الفقر الاجتماعي
- ✓ إشاعة مظاهر الفساد السياسي والإداري.

على الرغم من أن استقلالية المؤسسات العامة وتعديل الهيكل الصناعي هما سياستان للإصلاح ، وتستخدم معايير الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة كمقاييس للأداء ، إلا أنها أحدثت تغييرًا نوعيًا في الفلسفة التعليمية للمؤسسات العامة، لم تحقق المؤسسات العامة هدفها المحدد بالكامل ، ولم تحقق الدور المنوط بها كما هو متوقع.

التوصيات:

يجب أن تتبنى الدول النامية نموذجًا إصلاحيًا للتنمية المستقلة على أساس التكيف مع الخصائص الاجتماعية المختلفة وتجربة التنمية الناجحة في مختلف الأزمنة والأماكن.

تنمية قدرات الإنسان لتحقيق مستويات عالية من رفاهية الإنسان من خلال التمتع بطول العمر والصحة والمعرفة والتعليم والحرية وغيرها من الفوائد.

انظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره وسيلة لتحقيق غاية ، وليس غاية في حد ذاته ، وإلهام الناس للمشاركة في القرارات والعمليات المتعلقة بحياتهم.

تحديد إطار الحوكمة الاقتصادية الذي:

- ✓ المزيد من الاستقلالية (اختيار الاستراتيجيات متوسطة وطويلة المدى ، التعبئة المثلى للموارد وإدارة الديون ، مهارات التفاوض ...)
- ✓ كن أكثر إنسانية (النمو الاقتصادي والحد من الفقر)
- ✓ الاجتماعية (تقليص الفوارق ومنع المخاطر الاقتصادية والاجتماعية).
- ✓ أكثر ديمومة (حماية التراث الطبيعي والاستثمار في العوامل البشرية).

إعادة تحديد دور الدولة والتأكيد عليه من أجل تحرير الاقتصاد بشكل أكثر فعالية ، وتعزيز سيادة القانون والطريق إلى التنمية العادلة ، وتوجيه المبادرات العامة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة وإعمال الحقوق الأساسية للجميع.

ضمان إدارة أفضل للسياسة الاقتصادية ، والقدرة على توفير المعلومات ، وإدارة أفضل للموارد البشرية والمادية في القطاع العام ، وترشيد شبكات صنع القرار والتكامل الجيد بين اللاعبين الرئيسيين.

إن الانتقال التدريجي من نظام تطوير المقدمة إلى نظام التطوير المستقل هو الهدف الاستراتيجي لتحقيق عملية التنمية من خلال التشريعات واللوائح والأنظمة التي تحل النزاعات الأيديولوجية والأيديولوجية. حول طبيعة ونظرية وفلسفة الإصلاحات الحالية والمستقبلية لدعم الدورات بعناصر النجاح.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).	66
02	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).	67
03	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).	71
04	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).	74
05	هيكلة الاستثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي2000-2004	81
06	توزيع الاستثمارات برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2005	82
07	مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014.	83

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية	32

قائمة المراجع

- أحمد بن بيتور (1988)، الجزائر في الألفية الثالثة تحديات وإمكانيات، دار مارينون، الجزائر.
- أحمد محمد عبد العال (2009)، جغرافية التنمية...مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت.
- بيار أنولاي (1980)، آليات اقتصاد السوق، طبعة جامعة باريس.
- ج. شولدر (1997)، المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هارماتان، باريس.
- حربي محمد موسى عريقات (1992)، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- حسين بن يسعد (1991)، إعادة الهيكلة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حسين بن يسعد، طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور بجريدة الوطن، العدد 247، بتاريخ:1999/01/25.
- حسين درويش العشري (1979)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.
- حسين عمر (1985)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حمزة محمود الزبيدي (2001)، الاستثمار والأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- سايح بوزيد (2013)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2012-2013).
- سمير محمد عبد العزيز (1998)، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- شنافي ليندة (2010)، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع- دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة باتنة، 2009-2010.
- شوقي أحمد (1979)، دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1.
- الطيب داودي، ماني عبد الحق. (2006). تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية. (العدد 3، المحرر) مجلة المفكر.

- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد (2001)، أساسيات علم الاقتصاد، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
- عبد الرحمن بوداقجي (بدون سنة)، التنمية الاقتصادية، دمشق.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد الله بلوناس (2001)، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.
- عبد النعيم محمد مبارك (1999)، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، ص 589 – 601.
- عمر صقر (2002-2003)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، جامعة حلوان، فرع قطر.
- عيسى مرازقة (2007)، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2006-2007.
- فارس رشيد البياتي (2008)، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- فايز ابراهيم (1985)، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض.
- كامل بكري (1988)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان.
- كربالي بغدادي (2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثامن.
- كريم النشاشيبي وآخرون (1998)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن.
- كريم بودخدخ (2010)، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر "2001 – 2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم – الجزائر.
- المادة 183 من قانون النقد والقرض، الصادر بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية العد 16.
- المادة 187 من قانون النقد والقرض، الصادرة بتاريخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية العد 16.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2000)، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، مشروع التقرير حول اشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر2000.
- محمد أحمد الدوري (1987)، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد السيد الحسيني وآخرون (بدون سنة)، مفهوم التنمية عند ماركس، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، بدون رقم طبعة.
- محمد العماري (1969)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار الحياة، دمشق.
- محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد صفوح الخرص (2000)، علم السكان وقضايا التنمية، مطبعة الدوادي، دمشق، سوريا، ط6.
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون (1982)، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي (1994)، التنمية الاقتصادية، مفهومها نظرياتها سياساتها، مؤسسة شهاب، الإسكندرية.
- محمد عدنان وديع (بدون سنة)، قياس التنمية ومؤشراتها، مقال منشور.
- محمد علي الليثي (1976)، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الموسوعة الاقتصادية.
- المرسوم التنفيذي 91-75 المؤرخ في 1993/03/16 – حسبا التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنونه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.
- مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي (2002)، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- زكرياء مسعودي. (2017). تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري -دراسة للفترة 2000-2019 المجلة الجزائرية للتنمية، عدد 06 جوان.
- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: www.premier-ministre.gov.dz
- موريس دوب (بدون سنة)، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة.

- نبيل بوفليح (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09.
- الهادي الخالدي (1996)، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة.

فهرس المحتويات

مقدمة عامة 01

الفصل الأول: التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- **تمهيد**.....06
- **المبحث الأول**: مفهوم التنمية ومكوناتها. 07
  - **المطلب الأول**: أنواع التنمية.....07
  - **المطلب الثاني**: مؤشرات التنمية وقياسها.....10
  - **المطلب الثالث**: أهداف التنمية.....17
- **المبحث الثاني**: التنمية الاقتصادية. 19
  - **المطلب الأول**: التخلف الاقتصادي.....19
  - **المطلب الثاني**: التنمية الاقتصادية وتطورها.....26
- **الخاتمة**.....46

الفصل الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

- **تمهيد**.....47
- **المبحث الأول**: حالة الاقتصاد الجزائري منذ الانتقال إلى اقتصاد السوق. 48
  - **المطلب الأول**: تحول الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق.....48
  - **المطلب الثاني**: واقع وتطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات.....51
  - **المطلب الثالث**: تطور الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2000.....62
- **المبحث الثاني**: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. 77
  - **المطلب الأول**: الاصلاحات الاقتصادية في الثمانينات "إعادة هيكلة المؤسسات.....77
  - **المطلب الثاني**: الإصلاحات الاقتصادية الجديدة.....79
  - **المطلب الثالث**: برنامج الإنعاش الاقتصادي.....80
- **الخاتمة**.....85

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر استجابة لمشاكل وأزمات مختلفة ، سواء كانت نتيجة الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ، أو بسبب فشل الإصلاح الأول "الإصلاح الإصلاحي". معالجة"، فقد لعب الإفصاح دورًا في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية واعتبرها نقطة تحول إيجابية في هذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى أن الحاجة إلى تبني وتفعيل مبادئ التنمية واعتماد متطلبات تطبيقها في الجزائر هي فرصة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وتحسين كفاءة الإصلاحات في مختلف المجالات ، وإخراج الاقتصاد من المتاعب. والاعتماد على عائدات النفط هو أهم عنصر في الموازنة العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، التنمية الاقتصادي، التنمية، الإصلاحات السياسية. الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study aims to shed light on the most important reforms undertaken by Algeria in response to various problems and crises, whether as a result of the transition from a directed economy to a market economy, or due to the failure of the first reform "reform reform". Addressing", the disclosure played a role in promoting economic reforms and considered it a positive turning point in this field.

The study concluded that the need to adopt and activate the principles of development and adopt the requirements for their application in Algeria is an opportunity to advance the wheel of economic development, improve the efficiency of reforms in various fields, and get the economy out of trouble. Dependence on oil revenues is the most important component of the state's general budget.

Keywords : economic reforms, economic development, development, political reforms. Algerian Economy.